

الفهرس:

الصفحة	الموضوع
1	أهمية البحث
1	محددات البحث
2	مشكلة البحث
2	هدف البحث
2	فرضيات البحث
3	منهج البحث
3	الدراسات السابقة
7	الباب الأول: الإطار النظري
7	الفصل الأول: العمليات المصرفية التي تتم بالعملات الأجنبية في المصارف التجارية
7	المقدمة
8	المبحث الأول: العملات الأجنبية
13	المبحث الثاني: قسم الحوالات الخارجية
14	أطراف الحوالات المصرفية
16	أقسام الحوالات الخارجية
20	أنواع الشيكات المصرفية الأجنبية
25	الفصل الثاني: الرقابة على العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية في المصارف التجارية
25	المقدمة
26	المبحث الأول: الرقابة الداخلية على العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية في المصارف التجارية
26	المقدمة
26	الضبط الداخلي

27	التدقيق الداخلي
30	الرقابة الداخلية
32	المبحث الثاني: الرقابة الخارجية على العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية
37	الباب الثاني: الإطار العملي
37	العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية في مصرف سورية و الأردن و الرقابة عليها
37	المقدمة
40	الفصل الأول: المحاسبة على العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية في مصرف سورية و الأردن
43	الفصل الثاني: الرقابة على العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية في مصرف سورية و الأردن
43	المقدمة
44	رقابة مصرف سورية المركزي على عمليات مصرف سورية و الأردن التي تتم بالعملات الأجنبية
47	النتائج و التوصيات
47	النتائج
48	التوصيات
50	المراجع

أهمية البحث :

تقوم المصارف بدور حيوي و مهم في تنفيذ و تسيير العمليات الخارجية من خلال الدور الذي تلعبه كوسيط بين الأطراف المختلفة، لذلك فهي ترتبط بشبكة العلاقات مع المراسلين في الخارج لتتمكن من تنفيذ عملياتها الخارجية التي تعتبر العملات الأجنبية محورها الأساسي.

وتولي المصارف التجارية عملياتها الخارجية أهمية كبيرة نظراً لما تدره هذه العمليات على المصارف من إيرادات كبيرة مما يستدعي أن تشكل العمليات المحاسبية و الرقابة على العملات الاجنبية أداة تعكس بوضوح للمصرف حقيقة وضعه المالي و تعمل على حماية موجوداته من كافة المخاطر المحتملة و على وجه الخصوص مخاطر القطع الأجنبي.

و يلعب مصرف سورية و الأردن دوراً كبيراً في الساحة المحلية في مجال العمليات الخارجية التي تتم بالقطع الاجنبي و بذلك فقد وجد مصرف سورية و الأردن نفسه في منافسة مع باقي المصارف الحكومة و الخاصة وذلك من خلال تقديم الخدمات المتطورة وفقاً للمقتضيات الدولية.

محددات البحث :

من أهم الصعوبات التي واجهت الباحث :

- صعوبة الحصول على بعض المعلومات الهامة لإعداد البحث.
- عدم تعاون بعض العاملين في المصرف بسبب السرية المصرفية.

مشكلة البحث :

يعاني مصرف سورية و الأردن من جمود و ضيق في عملياته بشكل عام و بشكل خاص عملياته الخارجية التي تتم بالعملات الأجنبية و يترافق ذلك مع ضعف الرقابة على العمليات التي تتم بالعملات الاجنبية كما أنه وجد نفسه في مضمار المنافسة مع المصارف الأخرى الخاصة و الحكومية التي تملك الكثير من الخدمات و الاستعداد لتقديم كافة التسهيلات الممكنة للعملاء المحليين لذلك فمن الضروري أن يحدث المصرف تطويراً جذرياً على خدماته و عملياته الرقابية على العملات الأجنبية.

هدف البحث :

يهدف هذا البحث للتعرف على العمليات المصرفية التي تتم بالعملات الأجنبية في المصارف التجارية بشكل عام و في مصرف سورية و الأردن بشكل خاص بالإضافة لدراسة آلية الرقابة على هذه العمليات سواء كانت الرقابة من داخل المصرف ام كانت الرقابة من جهة خارجية مستقلة عن المصرف و ذلك لمعرفة نقاط القوة و الضعف فيها و بالتالي التوصل لكيفية تعزيز نقاط القوة و معالجة نقاط الضعف لنصل إلى مستوى جيد من الرقابة على العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية و ضبطها بشكل محبك و فعال.

فرضيات البحث :

- إن العمليات الخارجية التي تتم بالعملات الأجنبية و طرق إثباتها محاسبياً في مصرف سورية و الأردن غير متطورة ولا تلبي حاجة العملاء ولا تماشي الأعراف الدولية و المعايير المحاسبية الدولية
- إن لتعدد أسعار الصرف أثر سلبي كبير على حسابات مصرف سورية و الأردن

- إن الرقابة التي تخضع لها العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية في مصرف سورية و الأردن غير فعالة و غير قادرة على تلبية المتطلبات الدولية

منهج البحث :

لقد اعتمد الباحث منهجاً مختلطاً في إعداد البحث حيث اعتمد على المنهج الاستنباطي لدراسة الأدبيات المتاحة والإطلاع على الدراسات السابقة و المعايير الدولية للعمليات التي تتم بالعملات الأجنبية في المصارف التجارية والأعراف الدولية الموحدة للعمليات الخارجية في المصارف التجارية و المتطلبات الدولية للرقابة الفعالة عليها و الإطلاع على كيفية تنفيذ هذه العمليات ، ثم اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي للوصول للهدف و تم جمع المعلومات بالاعتماد على عدة طرق هي : المقابلات الشخصية و البيانات الثانوية و الملاحظة المباشرة.

الدراسة السابقة :

الدراسات العربية:

- 1- دراسة الدكتور اكرم الحوراني ،الدكتور ياسر المشعل ،الاحتياطات النقدية و انعكاسها على السياستين النقدية و المالية (ورشة عمل كلية الاقتصاد 2012) و تهدف هذه الدراسة إلى أن سعر الصرف المستهدف لا يمكن أن يكون مستقلاً عن هدف التضخم المستهدف ،و كذلك أسواق العملات غالباً ما تكون متقلبة و يمكن أن يتدخل المصرف المركزي لمواجهة اضطراب تحركات أموال قصيرة الأجل للحفاظ على نفس سعر الصرف ،إلا أن هذه الآلية لا تتحقق في الدول النامية ، و خاصة في أوقات الأزمات ومن أهم نتائج هذه الدراسة: بيان فيما إذ كان سعر الصرف توازنيّاً أو قريب من التوازن ¹.

¹- ورشة عمل للدكتور اكرم الحوراني ،الدكتور ياسر المشعل – 2012- بعنوان الاحتياطات النقدية و انعكاسها على السياستين النقدية و المالية

2- دراسة أويابة ،صالح ،بحث ماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية – المركز الجامعي بغردية في الجزائر - 2011 – بعنوان: أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي وتهدف هذه الدراسة إلى تأثير التغير في سعر الصرف على كل من التوازن الداخلي و الخارجي و إيجاد الحلول للحد من الآثار السلبية لتقلبات أسعار الصرف و التكيف مع الصدمات الخارجية و من أهم نتائج هذه الدراسة: تأثير تقلبات أسعار الصرف العالمية على التوازن الاقتصادي².

3- دراسة بودري، شريف ،بحث ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية –حسيبة بن علي الشلف في الجزائر – 2009- بعنوان تقلبات أسعار الصرف(الدولار و اليورو) وتهدف هذه الدراسة إلى توضيح أثر تقلبات الدولار و اليورو على الاقتصاد العالمي و من أهم نتائج هذه الدراسة: تتعرض عملات الدول المختلفة إلى تقلبات مستمرة في أسعار الصرف لأسباب تتعلق أساساً بتفاوت المبادلات بين الدول³.

4- دراسة نصور ،ريم 2002 بعنوان دور المصرف المركزي على عمليات القطع الأجنبي وانعكاساتها على حساباته و قد تناولت رقابة مصرف سورية المركزي و توصلت إلى مجموعة من النتائج أبرزها أن رقابة مكتب القطع على عمليات المصارف المرخصة في القطر هي رقابة إحصائية تتم من خلال استلام البيانات الإحصائية و كما استنتج الباحث أن سياسة ربط الاستيراد بالتصدير تؤدي إلى قيام بعض التجار بتزوير فواتيرهم و التلاعب بها بهدف الاستفادة من الفرق بين المبالغ الممنوحة لهم و القيم الفعلية للمستوردات و الصادرات في السوق غير النظامية⁴.

² - دراسة أويابة ،صالح ،بحث ماجستير ،معهد العلوم الاقتصادية – المركز الجامعي بغردية في الجزائر - 2011- بعنوان: أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الاقتصادي

³ - دراسة بودري، شريف ،بحث ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية –حسيبة بن علي الشلف في الجزائر – 2009- بعنوان تقلبات أسعار الصرف(الدولار و اليورو)

⁴ - نصور، ريم-دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على عمليات القطع الأجنبي و انعكاسها على حساباتها-رسالة ماجستير – جامعة تشرين -2002

5- دراسة كعدان، حسان - 1997 بعنوان "الرقابة و تقييم الأداء في القطاع المصرفي و قد قام البحث من خلالها بتحليل عملية الرقابة و تقييم الأداء و تهدف هذه الدراسة إلى الوسائل المستخدمة في الرقابة و الأدوات المالية المستخدمة أو المحاسبية و من أهم نتائج هذه الدراسة: أن هناك زيادة في الموجودات و الإيرادات و النفقات في المصرف التجاري السوري⁵.

⁵ - كعدان، حسان_الرقابة و تقييم الأداء في قطاع المصرفي مع دراسة حالة تطبيقية على مصرف التجاري السوري-رسالة دكتوراة-
جامعة دمشق-1997

الدراسات الأجنبية:

1- دراسة wenwen tu,juwen feng ، 2009 بعنوان: دراسة عامة عن فرضية دورنبوش ، حيث أبدى اعجابهما بديناميكيات سعر الصرف وكان اول عمل في المالية الدولية لازدواج جمود أسعار مع التوقعات العقلانية و كذا اعتماده على مجموعة من الفرضيات مع مرونة الطلب على النقود و اهتمت هذه الدراسة بدراسة استجابة سعر الصرف الاسمي للصدمات ، سعر الصرف الحقيقي و توازن الحساب الجاري ⁶ .

2- دراسة thepthida ، lise patureau , jean –olivier hairault ، بعنوان 2003 ، لغز تجاوز وفصل سعر الصرف تهدف هذه الدراسة حول تقلبات قوية على أسعار الصرف الأسمية و الحقيقية ، فإن التعديل لسعر الصرف يكون ناتج زيادة في الأرصدة النقدية ، اعتبر التعديل الزائدة ظاهرة مهمة في تقلبات سعر الصرف الاسمي ⁷ .

و بعد استعراض الدراسات السابقة باللغة العربية و الأجنبية تبين انها قامت بمناقشة مشكلات ذات علاقة جزئية بموضوع هذه الدراسة ،وهي تشكل أساس جيد لإستفادة الباحث من النتائج الذي توصل اليها ،كذلك لهذه الدراسات السابقة أوجه تشابه و اختلاف مع موضوع الدراسة.

أما عن هذه الدراسة كانت بوضع الرقابة على العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية و اهتمت على العمليات التي تتم بالقطع الأجنبي و الرقابة عليها في المصارف التجارية بشكل عام و على مصرف سورية و الأردن بشكل خاص.

⁶ دراسة wenwen tu,juwen feng ، 2009 بعنوان: دراسة عامة عن فرضية دورنبوش

⁷ دراسة thepthida ، lise patureau , jean –olivier hairault ، بعنوان 2003 ، لغز تجاوز وفصل سعر الصرف

الباب الأول : الإطار النظري

الفصل الاول : العمليات المصرفية التي تتم بالعملات الأجنبية في المصارف

التجارية

المقدمة :

نظرا للدور الهام الذي تقوم به المصارف التجارية في تيسير اتمام الصفقات التجارية على الصعيد الداخلي وخارجي مما يولد عمليات داخلية تتم بالعملة المحلية و عمليات مصرفية خارجية تنشأ عن العلاقات الاقتصادية التي تربط البلد مع اقتصاديات الدول الأخرى إما بسبب علاقات تجارية تنشأ عن تبادل السلع والخدمات بين اقتصاد الدولة المعنية وبقية اقتصاديات دول العالم أو بسبب علاقات استثمارية تشمل انتقال رؤوس الأموال للاستثمار من و إلى اقتصاد معين وباقي اقتصاديات العالم ، إضافة إلى العلاقات النقدية التي تنشأ عن العمليات في الأسواق المالية المحلية والأسواق المالية العالمية .

وقد اقتضى ما تقدم أن تعطى هذه العمليات أهمية خاصة مما استدعى أن يتم فصل عمليات المصرف بالعملات الأجنبية في دائرة العلاقات الخارجية للمصرف .
و تتألف دائرة العلاقات الخارجية من عدة أقسام تؤدي كل منها احد العمليات مع المراسلين في الخارج و يمكن ان تختلف من مصرف لأخر بحسب طبيعة الخدمات التي يقدمها المصرف إلا انها عادة تتكون ممايلي : قسم العملات الأجنبية و قسم الحوالات الخارجية.

المبحث الأول : العملات الأجنبية

لقد كانت الحاجة إلى التعامل بالعملات الأجنبية بين الدول المختلفة امر حتمياً رافق نشوء و تطور النقد الذي يعتبر من اهم الاختراعات فمع تقلص نظام المقايضة الذي واجه صعوبات اهمها عدم قابلية توافق رغبات المتبادلين و صعوبة تحديد نسبة التبادل و صعوبة تجزئة السلع والخدمات وتخزينها⁸

وقد رافق تطور النقد تطور كبير في اشكاله ابتداءً من النقد المعدني الى المصرفي وصولاً للبطاقات البلاستيكية.

و تعرف العملات الأجنبية بأنها موجودات الدولة من عملات دولة اخرى و التي تشمل اوراق نقد اجنبي و ودائع و سندات و ذهب⁹.

و قد جرى التمييز بين شكلين من العملات الأجنبية هما¹⁰ :

- القطع الأجنبي : و الذي يتمثل في النقد الخطي و هو أرصدة المصارف المحلية لدى المراسلين في الخارج و التي يجري تحريكها بواسطة القيود المحاسبية بين المصارف و مرسله استناداً الى الشيكات او الحوالات أو أوامر الدفع.
 - النقد الأجنبي : وهو الأوراق النقدية الأجنبية التي تشتريها المصارف من الأفراد او الشركات او المؤسسات أو التي تبيعها لهم و بخاصة أوراق النقد للعملات العالمية الرئيسية و ذلك ضمن إطار ما تسمح به القوانين النافذة بهذا الخصوص.
- إن عمليات تبادل العملات الأجنبية تظهر بشكل أكثر وضوحاً عندما يدخل الأفراد في عمليات التجارة و الاستثمار الدوليين وعمليات المضاربة على العملات الأجنبية وخاصة هذه العمليات المتكررة بحجوم كبيرة حيث يبحث المستثمرون عن العوائد المرتفعة في الخارج بصرف النظر عن المخاطر في تغير أسعار الصرف¹¹.

⁸ النجار، عبد الهادي- التحليل النقدي دروس في النقود و البنوك و النظرية النقدية - المنصور- 1985 ص 8

⁹ الطراد ، إسماعيل إبراهيم - إدارة العملات الأجنبية - مطبعة الروزانا - الطبعة الأولى 2001 - ص 15

¹⁰ فلوح، صافي - محاسبة المنشآت المالية - الطبعة التاسعة - منشورات جامعة دمشق - 2000 - ص 182

¹¹ roger.m.kubarych_foreign exchange markets in the usa -page 4-5-6-7-8

عندما يضاربون بالأسواق العالمية لل عملات الرئيسية و التي تعرف بأنها " الأسواق التي تنفذ من خلالها عمليات بيع وشراء العملات الأجنبية ولا يقصد بعبارة السوق وجود مكان محدد للتعامل به كما في بورصة الأوراق المالية حيث تتم عمليات البيع و الشراء بين المتعاملين من خلال وسطاء أو بشكل مباشر إذ أن جميع المتعاملين يسعون إلى تحقيق الربح مما أدى إلى زيادة حركة رؤوس الأموال بين البلدان والتي ساهم في زيادتها التطور الكبير في وسائل الإتصال والتكنولوجيا¹².

و تم تنفيذ الكثير من هذه العمليات والصفقات التجارية الدولية عن طريق المصارف التجارية المحلية والأجنبية والتي تعمل على استلام وصرف مختلف الأنواع من العملات الأجنبية فإن الأفراد يعودون بشكل رئيسي لهذه المصارف التي تمكنهم من الحصول على العملات اللازمة لتسديد مدفوعاتهم وتنفيذ صفقاتهم المختلفة، و لذلك فإن معظم المصارف التجارية تكون معدة لحيازة العملات الأجنبية والقيام بالعمليات المختلفة التي تبقى أمرا نسبيا بين المصارف التجارية ففي معظم الدول النامية تنحصر العمليات في البنوك التجارية على عمليات " التحويل الخارجي الصادر وكذلك حيازة واستلام وتسليم العملات الأجنبية من وإلى الأفراد لتلبية احتياجاتهم ، فإن المصارف العالمية Universal Banks هي التي سعت إلى دخول سوق العملات الأجنبية كصانعين أساسيين في السوق Market Makers Banks ، حيث تصدر عنهم نشرة أسعار يومية للعملات الأجنبية مستعملة أسعار الشراء Bid Price وأسعار البيع Offer Price كما في سوق لندن والذي يعتبر أكبر هذه الأسواق على الإطلاق¹³، وفي هذا الإطار تقوم بعض هذه المصارف بلعب دور رئيسي في هذه الأسواق كصانعة قرار من خلال تخصصها بعملة أو عدة عملات أجنبية بحيث تكون قادرة على الاتجار بهذه العملات في أي وقت مع غيرها من المصارف التجارية والصغيرة الحجم والعملاء والوسطاء والمصارف المركزية التي

¹² الطراد، إسماعيل إبراهيم - إدارة العملات الأجنبية - مرجع سابق - ص 16

¹³ Girardin E , (2001): foreign exchange markets in transition economies : china , journal of development economies , vol. ,64 ,215, 35.

تتدخل بالنيابة عن حكوماتها من خلال شراء وبيع العملات الأجنبية لدعم عملتها المحلية أو لدعم عملة أخرى كما في مصرف اليابان الذي يتدخل لدعم الدولار .
و قد تنبّهت المنظمات الدولية إلى أهمية و أثر المعاملات بالعملات الأجنبية مما ترتب عليها وضع معايير محاسبية تكون أساساً للاحكام المحاسبية المتفرقة حيث تم تعديلها عبر الزمن حتى طبق المعيار الحادي و العشرون عام 1995.

تأتي أهمية المعايير المحاسبية لتنصب على أن العمليات التي تتم في المنشأة بالعملة أجنبية يجب أن تظهر في القوائم المالية للمنشأة بالعملة التي تعد " بها تلك القوائم و يضيف المعيار أن المسائل الأساسية في المحاسبة عن المعاملات الأجنبية يتوجب فيها تحديد سعر الصرف و كيفية الاعتراف بها في القوائم المالية بأثر التغيرات في أسعار الصرف، و حدد المعيار أنه يجب أن يطبق على المعاملات بالعملات الأجنبية و في ترجمة القوائم المالية للعملات الأجنبية المشمولة في القوائم المالية للمنشأة بواسطة التوحيد أو التوحيد النسبي أو بطريقة الملكية، كما بيّن المعيار أن الأحداث التي ينتج عنها إلزام للمنشأة أو عليها للسلع والخدمات المحددة أسعارها بالعملات الأجنبية هي:

- 1- عمليات البيع و الشراء للسلع و الخدمات التي تكون محددة بعملة أجنبية لأموال تكون المبالغ المستحقة عليها محددة بالعملة الأجنبية
 - 2- الإقراض و الاقتراض.
 - 3- أن تصبح المنشأة طرفاً في عقد يسوي بالعملة الأجنبية.
 - 4- أن تملك المنشأة أو تتنازل عن ممتلكات أو تنشئ عليها أو لها إلزامات تتم تسويتها بعملة وقد بين المعيار أن الأحداث المالية التي تتم بعملة أجنبية يجب أن تسجل فور حدوثها بالعملة الأجنبية المحلية و باستخدام سعر الصرف السائد في ذلك التاريخ كما بين المعيار كيفية المعالجة عند إعداد القوائم المالية كما يلي:
- تترجم البنود النقدية بعملة أجنبية حسب السعر السائد وقت إعداد القوائم المالية و يعالج الفرق كربح أو خسارة.

• مفردات القوائم المالية غير النقدية المسجلة بالتكلفة التاريخية تظهر في القوائم المالية على أساس سعر الصرف السائد وقت نشوء المفردة.

• أما المفردات غير النقدية المسجلة بالتكلفة المعادلة تظهر في القوائم المالية بأسعار الصرف السائدة عند تحديد تلك القيم.

كما بين المعيار أنه في حال الاتفاق على شراء عملة أجنبية لتوفيرها لتسديد الالتزام الناشئ عن العملية فإن الفرق بين سعر التعاقد لشراء العملة و السعر الفوري لدى إعداد القوائم المالية يجب الإقرار به في قائمة الدخل على طول مدة العقد و أشار المعيار فيما يخص معالجة الفرق الناتج عن تسوية العملية خلال سنة مالية تلي السنة التي تم فيها الحدث بأنه عندما يكون هناك تغير في أسعار الصرف بين تاريخ العملية و تاريخ التسوية (الدفع) فسوف تظهر فروقات في أسعار الصرف و إذا تمت التسوية خلال نفس السنة و نتج عنها فرق فإنه يعتبر ربحاً أو خسارة ، أما عن تسوية العملية في السنة المالية التالية فإن الفرق بين سعر الصرف وقت التسوية و سعر الصرف السائد في بداية السنة (نهاية السنة السابقة) يعتبر ربحاً أو خسارة على الاقتصاد الوطني للعديد من الدول وبالأخص الدول النامية، إذ تستخدم هذه العملات كأحد عناصر تغطية الإصدار النقدي للعملات المحلية لهذه الدول وكذلك تدخل هذه العملات في دائرة التجارة الخارجية التي تولد جزء هاماً من الموارد الاقتصادية الوطنية، وقد أدت الحاجة إلى توفير مستلزمات هذه الدول من العملات الأجنبية إلى فرض وسن القوانين والأنظمة المحددة محلياً لمراقبة العملات الأجنبية والتي يحددها المصرف المركزي أو السلطات النقدية في هذه الدول إذ تحدد هذه الأنظمة قدرة المصارف على استعمال العملات الأجنبية في عملياتها الخارجية ، وتتبع الدول في نظام مراقبتها للنقد أحد الأنواع الثلاثة التالية¹⁴ :

1. نظام المراقبة الكلية.

2. نظام المراقبة الحر.

3. نظام المراقبة الجزئية.

¹⁴ الراوي ،خالد وهيب - العمليات المصرفية الخارجية - دار المناهج للنشر - الطبعة الثانية - عمان - 2000

وتسعى كل دولة من الدول إلى اختيار النظام الذي يناسبها حسب أوضاع موجودات البلد من العملات الأجنبية فكلما انخفضت تلك الموجودات زادت القيود على المدفوعات الأجنبية.

و تعد المصارف من أهم المصادر التي يلجئ لها الأفراد للحصول على العملات الأجنبية المختلفة مع أن جميع العملات الأجنبية قابله للتحويل إلا أنه لا بد من التمييز بين العملات الرئيسية وهي العملات القابلة للتداول في أسواق العملات الدولية وهي الدولار الأمريكي والجنيه الإسترليني والجنيه السويسري والمارك الألماني والفرنك الفرنسي والين الياباني واليورو الأوروبي إذ أن باقي العملات لا تكون قابلة للتحويل على المستوى الدولي كما بالنسبة لهذه العملات والتي تطلق عليها بعض البلدان اسم العملات الصعبة أو النادرة نظراً لكون أغلب عمليات تسديد المدفوعات الخارجية تتم عن طريقها وكونها عملة الربط التي تستخدم في ربط أسعار الصرف الكثير من الدول إضافة لما تلبيه من دور مهم في تشكيل الغطاء النقدي لعملات الكثير من الدول.

و فيما يتعلق بالإثبات المحاسبي للعمليات التي تتم بالعملات الأجنبية في المصارف التجارية فإن أحد أكثر الطرق انسجماً مع المعايير المحاسبية الدولية و الأكثر وضوحاً و استخداماً من قبل المصارف التجارية - على سبيل المثال مصرف سوريا و الاردن - والتي تم عرضها في عدد من المؤلفات¹⁵، تتم من خلال تسجيل كل عملية تتم بالعملات الأجنبية بعملة العملية و بالعملة المحلية بحسب سعر الصرف السائد عند تنفيذ العملية، حيث يتكون كلا من الطرف المدين و الدائن من عامودين يسجل بأحدهما بعملة الحساب و الثاني بالعملة المحلية ، فعلى سبيل المثال يتم تسجيل القيود في أحد الحسابات بالعملات الأجنبية بالشكل التالي :

الطرف المدين	الطرف الدائن	العملة	العملة	العملة	العملة
XXس \$	XXس \$	المحلية	الأجنبية	المحلية	الأجنبية

¹⁵ جعفر- عبد الإله نعمة- محاسبة المصارف و شركات التأمين -الجامعة المفتوحة-طرابلس-1998-ص237

المبحث الثاني: قسم الحوالات الخارجية Foreign Transfers Section

يسمى أحيانا قسم العملات الأجنبية وقسم القطع الأجنبي والذي يمكن حصر مهامه بمايلي¹⁶ :

- 1- تلقي نشرات أسعار العملات الأجنبية وتوزيعها على باقي الأقسام العاملة في المصرف التي تقتضي طبيعة عملياتها والاستعانة بهذه النشرة.
- 2- تنظيم ومراقبة علاقة المصرف مع المصرف المركزي وسائر السلطات النقدية والاهتمام بالأمور المتعلقة بأنظمة القطع ومعالجة القضايا الناشئة عنها وإعداد الكشف المطلوب منها.
- 3- شراء وبيع أوراق النقد الأجنبي.
- 4- بيع وشراء وتحصيل الشيكات المصرفية الأجنبية.
- 5- شراء وبيع الشيكات السياحية المسحوبة على مصارف عالمية.
- 6- إصدار وبيع الشيكات السياحية.
- 7- إصدار الاعتمادات الشخصية واستلامها لدفعها كاملة أو بشكل جزئي للمستفيدين.
- 8- استلام الحوالات الواردة من الخارج ودفعها للمستفيدين وتحويل النقود إلى المستفيدين بالخارج عن طريق إصدار الحوالات.
- 9- إدارة الحسابات المفتوحة بالعملات الأجنبية وتحريكها من خلال عمليات السحب والإيداع .

وخلاصة القول أن قسم الحوالات الخارجية يتعامل بأدوات مصرفية تنقسم إلى أوامر دفع واردة Inward Payment Order وهي الحوالات الواردة والشيكات المشتراة والمقبولة والشيكات السياحية المشتراة و الاعتمادات الشخصية الواردة ،وأوامر دفع صادرة Outward Payment Order وهي الحوالات الصادرة والشيكات المباعة والشيكات السياحية المباعة و الاعتمادات الشخصية الصادرة. و يتم تسديد أثمان السلع والخدمات المتبادلة بين الدول بعدة أدوات مصرفية يتم تحديدها من قبل العميل

¹⁶ شحادة ، عبد الرزاق-محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية) -دار المسيرة -1998-ص 184

وقد درجت العادة على أن يتم تسديد المدفوعات المنظورة المترتبة على التبادل التجاري بين العملاء بواسطة الاعتمادات المستندية واليواصل برسم التحصيل (السحوبات المستندية) وتسديد المدفوعات غير المنظورة المترتبة على تقديم الخدمات غير الملموسة مثل السياحة والعلاج ورواتب العاملين الأجانب بواسطة الحوالات الخارجية والشيكات السياحية والأجنبية وأوراق النقد الأجنبي إلا أنه قد يتم تسديد مدفوعات الخدمات غير المنظورة بالاعتمادات المستندية والسحوبات المستندية وكذلك تسديد المدفوعات المنظورة بواسطة الشيكات الأجنبية و الحوالات و الأوراق النقدية الأجنبية وقد عرفت الحوالة المصرفية بأنها " تفرغ حساب شخص يسمى الأمر وبناء على طلبه من مبلغ نقدي معين وقيد هذا المبلغ في الجانب الدائن لحساب آخر قد يكون للأمر نفسه أو باسم شخص آخر يسمى المستفيد¹⁷ .

أطراف الحوالات المصرفية:

• طالب التحويل الأمر Applicant Customer Client وهو الشخص أو الجهة التي تأمر بنقل مبلغ معين من المال إلى طرف آخر (المستفيد) ويمكن أن يطلب طالب التحويل أن يتم التحويل خصما من حسابه إذ غالبا ما يكون طالب التحويل عميلا لدى المصرف المحول ويحتفظ بحساب لديه أو أن يقوم بتقديم المبلغ المراد تحويله نقدا و تحتفظ معظم المصارف بنموذج خاص يسمى (طلب التحويل لغرض تنفيذ الحوالة) وذلك لتسهيل مهمة إعداد أمر الدفع وتدقيقه من قبل الموظفين ويتضمن هذا الطلب عادة المعلومات التالية: اسم طالب التحويل وتوقيعه في المكان المخصص، قيمة الحوالة بالعملة الأجنبية المطلوبة، اسم المستفيد وعنوانه بالكامل.

وتجدر الإشارة إلى أن بعض البنوك تتلقى طلبات التحويل بواسطة الفاكس أو البريد من عملائها وتقوم بتنفيذ عملية التحويل وإعلام العميل بذلك بواسطة فاكس يتم إرساله للعميل ومن ثم إرسال النسخة الأصلية بواسطة البريد.

¹⁷ عوض، علي جمال الدين- عمليات البنوك من الواجهة القانونية – دار النهضة العربية-1988-ص 139

• المستفيد: Beneficiary

هو شخص أو الجهة التي ستستلم المبلغ المحول وقد يكون المستفيد هو طالب التحويل نفسه ويمكن أن يتم تسليم المبلغ المحول له بنفس عملة التحويل أو أن يستلمه بعملة مغايرة بحسب ما تقتضيه قوانين القطع المرعية في البلد المحول لها وبحسب رغبة المحول له.

• المصرف المحول : Remitting Bank

وهو المصرف الذي يتلقى أمر التحويل ويقبض المبلغ المطلوب تحويله من طالب التحويل وبذلك فهو مسؤول عن تنفيذ تعليمات المحول ويتحمل مسؤولية عدم تنفيذ الحوالة بسبب التأخير أو الإهمال الواضح أما في حال تأخر تحويل الحوالة بسبب ظروف خارجة عن نطاق مسؤوليته بعد استيفائه للإجراءات المتبعة في العرف المصرفي فإنه لا يتحمل أي مسؤولية.

• المصرف الدافع : Paying Bank

و هو المصرف الذي يتلقى أمر الدفع من المصرف المحول ويتم تحديده من قبل المصرف المحول والذي يختار عادة أحد المصارف المرسلة له في بلد المستفيد وفي حال عدم وجود مصرف مراسل في بلد المستفيد يختار المصرف المحول مصرف مراسلا له يحتفظ لديه بحساب جاري بعملة الحوالة¹⁸.

• المصرف المغطي : Covering Reimbursing Bank

المقصود بتغطية الحوالة هو الكيفية التي ستدفع بها قيمة الحوالة للمصرف الدافع والتي تتم بأحد الطرق التالية:

1. أن يكون للمصرف الدافع حساب لدى المصرف المحول بنفس عملة الحوالة وهنا تقيد قيمة الحوالة لحساب المصرف الدافع لدى المصرف المحول ويتم إعلام المصرف الدافع بذلك بعبارة قيدت القيمة لحسابكم لدينا

We have credited your account with us for same amount

¹⁸ الراوي ، خالد وهيب – العمليات المصرفية الخارجية – دار المناهج للنشر- الطبعة الثانية- عمان- 2000

2. أن يكون للمصرف المحول حساب لدى المصرف الدافع بعملة الحوالة وهنا تقيد

Please debit our account with us for

same amount

3. أن يوسط مصرف آخر (المغطي) في حال عدم وجود حسابات بين المصرفين

المحول والدافع بعملة الحوالة ويطلب هنا المصرف المحول من المصرف المغطي

أن يقيد القيمة الحساب المحول وتذكر العبارة التالية للمصرف الدافع قيدت القيمة

لحسابكم لدى المغطي

We have requested X bank to credit your account with them for

same amount

أقسام الحوالات الخارجية:

و يمكن تقسيم الحوالات الخارجية من الناحية التطبيقية إلى نوعين رئيسيين هما:

1. الحوالات الخارجية الصادرة : Out Ward Remittance \ Out Going

transfer

تعرف الحوالة المصرفية الخارجية الصادرة بأنها " أمر دفع يصدر من قبل

المصرف المحلي بناء على طلب عميله إلى مصرف مراسل الخارج لدفع مبلغ معين

إلى مستفيد محدد¹⁹.

أما عن إثبات هذه العمليات محاسبية فيتم بالقيد التالي:

Xxxxx	من ح/صندوق
Xxxxx	او من ح/حساب جاري دائن للعميل
	إلى المذكورين
Xx	ح/أوراق مباحة (حوالات صادرة)
X	ح/عمولة المصرف
X	ح/مصاريف (بريد)
X	
	إثبات الحوالة الخارجية و العمولة و المصاريف

¹⁹ المرجع السابق - ص 24 الراوي ، خالد وهيب - العمليات المصرفية الخارجية - دار المناهج للنشر - الطبعة الثانية- عمان-

حيث حساب أوراق مبيعة هو حساب وسيط يتم قيد جميع الحوالات الصادرة والشيكات الصادرة فيه و في نهاية اليوم يتم إغلاقه بالقيد التالي :

XXXX	من ح/أوراق مبيعة (حوالات صادرة)	إلى ح/المراسلين في الخارج (المراسل المغطي أو الدافع)
إثبات قيمة الحوالات الصادرة في نهاية يوم العمل		

ويتم تسجيل قيمة الحوالة في حساب المصرف المغطي في حال عدم توفر حسابات بعملة الحوالة بين المصرف المحلي والمصرف المنفذ الدافع أما في حال وجود حسابات بينهما فإنه يتم قيد قيمة الحوالة في حساب المصرف الدافع مباشرة ، مع مراعاة احتساب مبلغ الحوالة بسعر البيع للعملة الأجنبية عند إصدار الحوالة .

2. الحوالات الخارجية الواردة Inward Remittance/incoming transfers:

تعتبر الحوالات الصادرة عن المصرف المحول بمثابة حوالة واردة بالنسبة للمصرف

الدافع إذا يستلم المصرف المحلي حوالات واردة من مصارف أجنبية بالعملات الأجنبية وأحيانا بالعملات المحلية وإجراءات استلام المصرف للحوالة الواردة فإنها تكون على الشكل التالي :

(1) عند ورود الحوالة من الخارج عن طريق البريد أو التلكس أو السويفت يتم تسجيلها في سجل الحوالات الواردة الإلكتروني أو اليدوي والذي يحتوي على مجموعة من الخانات تسجل بها البيانات التالية رقم متسلسل وتاريخ دفع الحوالة ومبلغ الحوالة واسم المصرف المحول واسم المستفيد وفي خانة يتم تسجيل تاريخ دفع الحوالة الواردة عند تنفيذها علما أن المصرف يتلقى تعزيزا للحوالة من المراسل ²⁰ .

²⁰ حبش ، محمد محمود- إدارة العمليات المصرفية الدولية (تطبيقات عملية)

(2) يتم إعلام المستفيد بورود حوالة لصالحه حتى يقوم بقبضها نقداً أو يحدد الحساب الذي يرغب في إيداع مبلغ الحوالة به.

(3) يجب ملاحظة أنه عند ورود حوالة بالعملة المحلية فإن المصرف المحلي يطلب من مراسله أن يقيد القيمة المقابلة للحوالة بالعملة الأجنبية في حساب المصرف المحلي لديه يتم تسجيل القيد التالي الذي يثبت ورود الحوالة:

XXXX	من ح/المراسلين في الخارج	إلى ح/الحوالات الواردة
	إثبات الحوالة الواردة من المراسل	

ولدى التسديد يمكن أن يتم نقداً أو بحساب العميل أو أن لا يكون للعميل حساب لدى المصرف وإنما لديه حساب لدى مصرف محلي آخر وهنا يسجل القيد التالي:

XXXX	من ح/الحوالات الواردة	إلى المذكورين
	ح/الصندوق	XX
	أو ح/حساب جاري دائن للمستفيد	XX
	أو ح/المصرف المحلي	XX
	إلى ح/عمولة	XX
	إيداع حوالة في حساب العميل بعد استيفاء العمولات	

ولا يتم تنفيذ الحوالة الواردة إلا لدى ورود التغطية نظراً لضرورة هذا الإجراء لحفظ حقوق المصرف.

إلغاء الحوالات المصرفية الصادرة يطلب العميل طالب التحويل من مصرفه المحول أن يلغي عملية التحويل بموجب كتاب خطي يقدمه إلى مصرفه الذي يقوم بالتحقق من أن الحوالة لم يتم تحويلها من قبله للمراسل بعد وهنا يقوم بإلغائها أما في حال كانت الحوالة قد تم تحويلها مسبقاً فهنا يكون من واجب المصرف المحول الاستعلام عن مصيرها من المصرف الدافع فإذا كانت غير مدفوعة بعد يطالبه بإلغائها أما إذا كانت مدفوعة فإنه من غير الممكن إلغاؤها.

الشيكات الأجنبية: وهي أبرز صور القطع الأجنبي وهنا لا بد من وقفة بسيطة لتسلط بها الضوء على ماهية الشيك وأنواعه ويعرف القانون التجاري السوري في مادته 23 الشيك كالتالي: " الشيك هو صك يتضمن أمراً من شخص يطلق عليه الساحب أو المحرر) إلى شخص آخر يسمى (المسحوب عليه) ويكون عادة مصرفاً بأن يدفع لدى الإطلاع مبلغاً معيناً من النقود الأمره أو لأمر شخص آخر يسمى (المستفيد) ²¹ .

ويمكن بيان أهم الفروقات بين الحوالات الخارجية والشيكات الأجنبية كما يلي:

(1) إن الحوالة المصرفية غير قابلة للتظهير إذ يتم صرفها للمستفيد حصراً أما الشيك الأجنبي فإنه قابل للتداول إلا أنه تجدر الإشارة أن عدداً كبيراً من المصارف لا تسمح بتظهير الشيك من خلال حصره بالمستفيد الأول إذ أنها تتحمل مسؤولية التظهير لاحقاً في حال تبين أن الشيك مزور.

(2) لا يتم صرف قيمة الحوالة الخارجية للمستفيد إلا من قبل المصرف الدافع أما الشيك المصرفي فيمكن صرفه من قبل مصرف يتقدم المستفيد إليه حيث يتم إرسال الشيك من قبل محرره للمستفيد بالبريد مباشرة أو له باليد.

(3) يمكن أن تأخذ الحوالة شكل خطاب أو رسالة سوفيئية أما الشيك فيأخذ شكل كتاب به بيانات محددة يمكن أن تختلف بترتيبها على متن الشيك بحسب المصرف ولكنها تتشابه بخواصها القانونية وبياناتها الإلزامية وكما هو الحال في الحوالات فإنه يفرض أن المصرف الذي يتقدم المستفيد بتقديم الشيك له لا يحتفظ بحسابات مع المصرف المسحوب عليه أو يفرض أن الشيك كان مسحوباً بعملة غير عملة الحسابات المفتوحة بين المصرفيين فإنه يتم اللجوء إلى مصرف مغطي يقوم بتغطية الشيك بشرط أن يكون المصرف المراسل موجوداً في بلد العملة المسحوب بها الشيك.

²¹ القانون التجاري السوري – المادة 23

أنواع الشيكات المصرفية الأجنبية:

من ناحية التطبيق العملي تنقسم الشيكات المصرفية الأجنبية إلى نوعين:

1. الشيكات المصرفية الصادرة:

قد يلجئ أي شخص يحتاج إلى دفع فواتير لقاء خدمات معينة بالخارج (العلاج والتعليم) لشراء شيكات مصرفية بالعملة الأجنبية من مصرفه المحلي ويقوم بإرسالها مباشرة بواسطة البريد إلى الخارج دون توسط المصرف كما في حالة الحوالات وخاصة في حالة عدم وجود حساب جاري للمستفيد في أحد المصارف ويتم إصدار الشيك الخارجي كما يلي:

- يتقدم العميل طالب الإصدار إلى مصرفه المحلي بطلب يكون موجوداً ضمن النماذج التي يحتفظ بها المصرف في حال كان صاحب الطلب موجوداً شخصياً أو يقوم بإرسال طلبه بواسطة البريد أو الفاكس على أن يتضمن المعلومات الضرورية من قيمة الشيك ونوع العملة واسم المستفيد وغيرها من البيانات الضرورية.
- يتم تدقيق توقيع العميل للتحقق من سلامة وصحة التوقيع وكفاية رصيده لتنفيذ عملية بيع الشيك له.

من ح/حساب جاري دائن للعميل	Xxxx
أو من ح/صندوق	Xxxx
إلى المذكورين	
ح/الشيكات المصرفية المباعة	xxx
ح/العمولات	xx
بيع الشيكات بالعملة الأجنبية	

وعند استلام إشعار من المراسل يفيد بأنه قد تم سحب قيمة الشيك لديه يثبت القيد التالي:

من ح/الشيكات المصرفية المباعة	Xxxx
إلى ح/المراسلين في الخارج	xxxxx
إثبات قيمة الشيكات على المراسل	

2. الشيكات المصرفية الواردة:

وقد تكون الشيكات الأجنبية الواردة مسحوبة على المصرف المعروضة عليه وتسمى في هذه الحالة شيكات مقبولة و هي شيكات تكون مسبقة بترتيبات واتفاقات بين المصرفين الساحب والمسحوبة عليه بحيث يلتزم المصرف المسحوب عليه بشرائها فوراً لأن قيمتها تكون قد دفعت فوراً له مما يعني أنه لا يوجد خطورة فيها ، أما إذا كانت مسحوب على مصارف أخرى فإنه يمكن للمصرف أن يشتريها أو يودعها لديه برسم التحصيل في حين الشيكات المسحوبة على مصارف أخرى تحمل عملية شرائها في طياتها مخاطر عدم تمكن المصرف من تحصيل قيمتها بسبب وجود خطأ فني بالشيك أو تعليمات بإيقاف صرفه لذلك تتردد المصارف في شراء شيكات مسحوبة على مصارف في بلاد تطبق أنظمة رقابية شديدة على تبادل العملة وكذلك الأمر بالنسبة الشيكات الشخصية أي المسحوبة على أشخاص وليس مصارف مشهورة أو الشيكات المجيرة أو التي بها خطأ وما شابه من أمور وهنا تقوم البنوك عوضاً عن شرائها بإرسالها برسم التحصيل.

أولاً: شراء شيكات مصرفية مسحوبة على مصارف أخرى (غير مسحوبة على المصرف المشتري):

عند عرض الشيك يجب التأكد من سلامة البيانات الإلزامية والنواحي القانونية للشيك والتأكد من هوية المستفيد ثم يسجل الشيك في سجل الشيكات المشتراة وغير المسحوبة على المصرف وتترك به خانة فارغة يتم تعبئتها في تاريخ ردود التغطية للشيك ويصور الشيك على وجهيه الوجه و الظهر ويحتفظ المصرف بالصورة وترسل الشيكات ضمن إرسالية بالبريد السريع إلى المصرف المراسل المعني بالتحصيل ، يمكن أن تسدد قيمة الشيك للعميل نقداً أو بإضافتها الحساب الجاري الدائن لدى المصرف ويسجل القيد التالي:

Xxxx	من ح/الشيكات المصرفية المشتراة	إلى المذكورين
	Xx	ح/حساب جاري دائن للعميل
	Xx	أو ح/الصندوق
	Xx	ح/العمولة
	Xx	ح/المصاريف
	إثبات شراء شيك مسحوب على المصرف	

في نهاية كل يوم عمل يتم إقفال الحساب الوسيط للشيكات المصرفية المشتراة بالقييد التالي :

Xxxx	من ح/المراسلين في الخارج	إلى ح/الشيكات المصرفية المشتراة
	xxxxx	استيفاء قيمة الشيك من المراسل

حيث يعتبر هذا الحساب الوسيط عن كافة عمليات شراء الشيكات التي تمت في الفرع في يوم لأحكام الرقابة عليها ويجب في نهاية كل يوم أن يكون رصيد هذا الحساب يساوي الصفر، وعند استلام المراسل للشيك وتحصيل قيمته يقوم بإعلام الفرع المحصل بذلك وعندها يتم التأشير على سجل الشيكات المشتراة بأنه قد تم تحصيل الشيك مع التحقق من رقم الشيك و تاريخ ورود التغطية وإن عملية احتساب المعادل بالعملة المحلية لقيمة الشيك تتم بسعر الشراء في يوم صرف الشيك .

ثانياً: الشيكات المسحوبة على المصرف المشتري (المقبولة):

عند عرض الشيك على مصرف يتم التأكد من سلامة البيانات ومن أنه موجه للمصرف ذاته المشتري ويسجل في سجل الشيكات المقبولة ويصور ويسجل القيد المحاسبي التالي في الفرع وذلك بسعر شراء العملة:

Xxxx	من ح/المراسلين في الخارج
Xxxx	إلى ح/شيكات مقبولة
	إثبات قبول المصرف المحلي للشيكات المسحوبة عليه

و عند دفع قيمة الشيك للعميل بعد التحقق من هويته يسجل القيد التالي :

Xxxx	من ح/شيكات مقبولة
	إلى المذكورين
xx	ح/ صندوق
xx	ح/ حسابات جارية دائنة للمستفيد
xx	ح/ عمولة
xx	ح/ مصاريف
	إثبات شراء شيكات من العميل مسحوبة على مصرف

حساب شيكات مقبولة حساب وسيط في نهاية يوم العمل يجب أن يساوي رصيده صفراً

،و يتم ختم الشيك ويحفظ في خزانة المصرف ويسدد في سجل الشيكات المقبول.

ثالثاً: الشيكات المصرفية برسم التحصيل:

في هذه الحالة تدفع قيمة الشيكات للمودع بعد تحصيل قيمته من المسحوب عليه وذلك إما لأنها مسحوبة على مصارف غير مراسلة أو لكونها شيكات شخصية أو لاحتوائها على أخطاء فنية أو محررة بعمله لا يتعامل بها المصرف وغيرها من الأسباب وتنحصر مسؤولية المصرف المحلي بكونه وسيط يعمل على تحصيل هذه الشيكات لصالح الجهة التي تطلب التحصيل عند عرض الشيك على المصرف يتم استلامه وتدقيق جميع البيانات الواردة في نموذج الطلب الذي يملؤه العميل ، وفي

حال إرسال الشيك بالبريد يتم التحقق من توقيع العميل فقط و يسجل الشيك في سجل
شيكات برسم التحصيل ويسجل القيد النظامي التالي :

Xxxx	من ح/شيكات برسم التحصيل
Xxxx	(اسم المرسل) إلى ح/مقابل شيكات برسم التحصيل
	(اسم العميل)
	إثبات قيد نظامي بقيمة الشيكات المودعة برسم التحصيل

الفصل الثاني : الرقابة على العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية في المصارف التجارية: المقدمة:

نظرا لكون المصارف التجارية أحد أهم قنوات تجميع الأموال و من ثم تنظيمها في كافة الأنشطة و المجالات حيث أن الوظيفة الأساسية للمصارف التجارية هي تحويل المدخرات إلى استثمارات بما يساعد في تمويل الإنتاج و الاستثمار و بناء المصانع و تمويل رأس المال العامل و تقديم التسهيلات الائتمانية و حتى تتمكن المصارف التجارية من القيام بدورها فلا بد أن يتوفر لها من النظم ما يحقق سلامة و تدفق أموالها و تصريفها و التأكد من حماية أصولها و موجوداتها من الضياع و التلف و السرقة و التحقق من سلامة عملياتها و صحتها و دقة تسجيلها و قيدها و هذا كله يعتمد على وجود مراقبة سليمة تمنع حدوث الغش و التزوير و الاختلاس و الأخطاء أو اكتشافها في حال حدوثها و قبل أن يزداد و يستفحل أمره، فإذا كانت نظم الرقابة هامة جدا بالنسبة للمنشآت كافة فإنها تعتبر أكثر أهمية بالنسبة للمصارف التي تعتبر المكان الذي يحتفظ بأموال شريحة كبيرة من أفراد أي مجتمع ،لذلك فمن الضرورة بمكان أن يوفر الحماية و الضمان و الأمان لهذه الأموال من خلال وسائل الرقابة المختلفة، لذلك فإن السلطات النقدية تتدخل لتوجيه استثمارات المصارف وفق الخطط العامة للدولة ، و نظراً لأرتفاع درجة المخاطرة في الاستثمارات التي تقوم بها المصارف ، إضافة لكون المصارف على اتصال مباشر بالجمهور الذي يسود بين غالبية اعتقاد أن المصارف لا تخطئ مما يؤدي إلى فقدان الثقة بالمصرف في حال الوقوع في الأخطاء ، كما أن السلعة المتداولة في المصارف هي النقود التي تعتبر أكثر الموجودات عرضة للاختلاس من جهة و كون معظم أموال المصرف هي الغير من جهة أخرى فإن رأس مال المصرف يكون صغيراً عادة بالنسبة إلى حجم العمليات التي يقوم المصرف بها و بالتالي فإن المحافظة على حقوق المودعين و الدائنين و الحد من تركيز الملكية و الذي يمكن أن ينعكس سلباً على المنافسة و على نوعية خدمات المصرف ، ولكل ما تقدم فإنه لا بد من توفر نظام رقابة فقال يضمن سلامة و دقة العمل المصرفي .

المبحث الاول: الرقابة الداخلية على العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية في المصارف التجارية المقدمة:

تعرف الرقابة المصرفية بأنها " مجموعة الإجراءات يتم من خلالها عمليات الفحص والإشراف والتدقيق و من أجل اعداد الخطط قبل التنفيذ و من ثم اثناء التنفيذ و بعده من خلال قياس وتقييم الأداء و مقارنته بالخطط أو معايير الأداء. أو بأية وسيلة لتقييم الأداء و ذلك في سبيل اكتشاف الانحرافات وصولاً إلى تحقيق أعلى المعدلات و تدرج الرقابة على العمليات بالعملات الأجنبية في المصارف التجارية ضمن نظم الرقابة المصرفية و التي تتمثل في نظام الضبط الداخلي و نظام المراجعة أو التدقيق الداخلي و نظام الرقابة الخارجية و الذي يتمثل في رقابة مراقب الحسابات الخارجي و المصرف المركزي²².

الضبط الداخلي:

تمارس عمليات الضبط الداخلي أثناء تنفيذ العمليات بحيث تتم بصورة تلقائية من خلال تقسيم العمل في المصرف في أقسام متخصصة يمارس كل منها نشاطاً متخصصاً تتوفر كافة البيانات و يتم تسجيل كافة العمليات أولاً بأول في هذه الأقسام و منها الأقسام التي يتم التعامل فيها بالعملات الأجنبية ، ويراعي في تصميم نظام الضبط الداخلي أن يتم تقسيم العمل بين الموظفين إلى مجموعات تتابع عمل بعضها البعض مما يضمن رقابة المجموعة اللاحقة على سابقتها بحيث يتم تلافي الأخطاء فور وقوعها ويرى الدكتور عبد الإله جعفر أن هناك مجموعة من الإجراءات و القواعد التي تكفل تحقيق الضبط الداخلي لعمليات المصرف و أهمها²³ :

- مسك الحسابات للعملية الواحدة في أكثر من قسم واحد
- الفصل بين المكلف بتنفيذ العملية و القائمين على تسجيلها .
- القيام بعمليات جرد مفاجئ

²² كعدان،حسان-الرقابة و تقييم الأداء في القطاع المصرفي مع دراسة حالة تطبيقية على المصرف التجاري السوري – 1997

²³ جعفر ، عبد الإله نعمة – محاسبة المصارف و شركات التأمين – الجامعة المفتوحة – طرابلس – 1998- ص237

• إجراء عمليات نقل بين الموظفين بحيث لا يتولى موظف تأدية نفس العمل لفترة طويلة

• التحقق من صحة أرصدة عملاء المصرف و مراسليه من خلال إرسال كشوف الحسابات و طلب مراجعة المصرف في حال ورود أي خطأ

التدقيق الداخلي:

أما نظام المراجعة أو التدقيق الداخلي فيمكن تعريفه بأنه " مجموعة من أنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المشروع تنشؤه الإدارة للقيام بخدماتها في تحقيق العمليات و القيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية و الإحصائية و في التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول و ممتلكات المشروع و في التحقق من إتباع موظفي المشروع السياسات و الخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم في قياس صلاحية تلك الخطط و السياسات و جميع وسائل الرقابة الأخرى في اداء اغراضها و اقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها و ذلك حتى يصل المشروع إلى درجة الكفاية القصوى²⁴.

وقد حدد المعهد الأمريكي للمراجعين الأمريكيين الداخليين في العام 1978 مجالات المراجعة الداخلية و معيارها و حصرها في الآتي²⁵ :

1-متابعة تنفيذ الخطط و السياسات المرسومة وتقييمها EVALUATION

2-التحقق من قيم الأصول و مطابقتها من الدفاتر

3-تحقق من صحة و دقة البيانات المحاسبية و تحليلها

4-الكفاية عن طريق التدريب مع مراعاة التزام الموظفين بالسياسات و الإجراءات المرسومة

فإن مهمة المراجعة الداخلية وقائية كونها تهدف إلى حماية أموال المشروع و خططه من الانحرافات وكذلك مهمة إنشائية تضمن دقة البيانات المستخدمة من قبل الإدارة في اتخاذ قراراتها و كذلك لدورها في إدخال التحسينات و التعديلات على الإجراءات المتبعة.

²⁴ عبدالله ، خالد أمين - علم تدقيق الحسابات - الناحية النظرية - عمان الجامعة الأردنية - 1986 - ص 137

²⁵ عبدالله ، خالد أمين - التدقيق و الرقابة في البنوك - عمان معهد الدراسات المصرفية - الطبعة الأولى - 1998 - ص 130-131

و تمارس عمليات التدقيق الداخلي في المصارف التجارية من خلال قسم خاص يتمتع بالاستقلالية و له ارتباط مباشر بمجلس إدارة المصرف و تتم عملية المراجعة أو التدقيق ميداني إما بشكل دوري أو مفاجئ أو خاص (بأحوال و مناسبات معينة) ، و عموماً يتناول التدقيق الداخلي ما يلي²⁶:

1-التدقيق المادي: وهو الذي يتناول الجرد الفعلي لأوراق النقد المحلية و الأجنبية و الضمانات العينية و الوثائق المتعلقة بالبورص برسم التحصيل و الاعتمادات المستندية و الآن لابد من التحقق من وجودها.

2-التدقيق المحاسبي: و يهدف إلى التأكد من دقة القيود و المستندات و الوثائق المرفقة بها و كذلك تدقيق السجلات و البيانات الدورية و غير الدورية.

3-تدقيق النفقات و الإيرادات بشكل سابق أو لاحق حسب طبيعة الإيراد أو النفقة: ففي حين تدفق النفقات الإدارية و التأسيسية و كذلك أوامر دفع السلف أو رد الأمانات قبل أن تأديتها فإن النفقات النثرية و نفقات عمليات المصرف و واردات المصرف الإدارية و الاستثمارية فإنها تتدفق بشكل لاحق.

4-التدقيق الإداري و التنظيم الداخلي و يهدف إلى متابعة التنظيم الإداري و اداء الموظفين و تنفيذ القرارات الإدارية و اقتراح التعديلات و التحسينات التي تؤدي إلى تطوير العمل و زيادة فعاليته.

و بما أن مهمة المدقق أو المراجع الداخلي هي التأكد من سلامة العمليات و مطابقتها لتعليمات إدارة المصرف و حث العاملين على تنفيذ العمليات بالشكل السليم و تقديم الإرشادات اللازمة والنصائح لهم فيقوم بمراجعة حساباتها وأن يطلع بدايةً على التقارير السابقة للتأكد من تنفيذ الملاحظات الواردة بها و من ثم أن يقوم هو بدوره بإثبات ما لم يتم تنفيذه ، و يتوجب على أن يعطي كل قسم المدة التي تتناسب مع حجم العمل بها و أن يتعرف على العاملين في كل قسم ومهام كلا منهم و يجب أن يراعي المراجع أنه لا يجب أن يتدخل في تسيير العمل إلا أن ذلك لا يتعارض مع تقديمه الإرشادات و التوجيهات اللازمة لتنفيذ العمل و في نهاية مهمة المراقب يقوم بإعداد

²⁶ عبدالله ، خالد أمين - التدقيق و الرقابة في البنوك - عمان معهد الدراسات المصرفية - الطبعة الأولى -1998- ص 132

تقريره عن اعمال الأقسام التي قام بزيارتها مبيناً الفترة التي امتد بها عمله و عادة يتألف التقرير من أصل وصورة، تعطي الصورة لمدير الفرع و الأصل يرفع لمدير إدارة الرقابة الداخلية.

و فيما يلي أمثلة على الرقابة الداخلية في الأقسام التي يتم التعامل بها بالعملات الأجنبية بعد أن الواجب وجودها في القسم يتم تنفيذ ما يلي :

المراجعة بالإطلاع على التعليمات الخاصة بالقسم و السجلات و الإشعارات و المستندات الواجب وجودها في القسم يتم تنفيذ مايلي :

التدقيق الداخلي على قسم العملات الأجنبية :

أولاً: الشيكات الأجنبية و الحوالات الخارجية:

يتم جرد الحسابات و مطابقة مجاميع أرصدها مع الحسابات العامة و هي الحوالات و الشيكات سحوبة من المصرف على المراسلين في الخارج و المسحوبة من المراسلين في الخارج على المصرف، ثم تراجع بعض العمليات المنفذة من بداية العملية و حتي نهايتها و ذلك باختيار عينة لكافة العمليات المنفذة في القسم مثل عمليات تبديل العملات و صرف الحوالات و شركات الأجنبية ، ويتم جرد عهدة القسم من الشيكات الأجنبية و مطابقة رصيدها مع الرصيد ورد في الدفاتر و التأكد من مطابقته للحسابات العامة، و تؤخذ عينة عشوائية من العمليات المنفذة سابقاً للتأكد من سلامة الدورة المستندية لكافة العمليات و مدى مطابقتها للتعليمات ، كما و التأكد من إخطار المستفيدين بوصول الحوالات الخاصة بهم بعد ورود تغطيتها من المراسلين في الخارج ، يتم إعادة احتساب بعض العمليات والتحقق من سلامة العملية الحسابية التأكد من أن العمولات و الفوائد قد تم احتسابها وفقاً للنسب المحددة من قبل المصرف ، و تجرد موجودات الصندوق من العملات الأجنبية و التأكد من مطابقة رصيدها مع الرصيد الوارد في حسابات القسم .

ثانياً: جرد أرصدة النقد الأجنبي :

يتم جرد موجودات قسم الصندوق من النقد الأجنبي و تجري مطابقة الأرصدة الفعلية مع الأرصدة في قسم العملات الأجنبية.

ثالثاً: حسابات المراسلين في الخارج :

تتم مقارنة أرصدة حسابات المراسلين الواردة في كشوفات حساباتهم مع أرصدتهم في الحسابات العامة و التحقق من إجراءات المطابقة معهم وتراجع الحسابات الجارية و الآجلة بالعملات الأجنبية و تتم مطابقتها مع الحسابات العامة.

وقد تناول بيان ممارسة التدقيق الدولي رقم 1000 - إجراءات المصادقة المتبادلة بين المصارف - الذي تمت المصادقة عليه من قبل اللجنة الدولية لمهنة التدقيق التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبين و يهدف هذا البيان إلى توضيح كيفية إجراء المصادقة بين المصارف لتوفير المساعدة للمدققين الداخليين و الخارجيين.

الرقابة الداخلية:

ينظر للرقابة الداخلية على أنها مجموعة الخطوات التي تقوم منشآت الأعمال باتخاذها لمنع الغش بواسطة موظفي المنشأ و في المعنى الواسع بأن نظام الرقابة الداخلية للمنظمة ما يحتوي على السياسات و الإجراءات التي تنشأ من أجل توفير تأكيد معقول بأنه سوف يتم تحقيق أهداف المنظمة²⁷. و تهدف الرقابة الداخلية بأنها ضمان المحافظة على الأصول و الموجودات و التحقق من صحة البيانات و التقارير و الالتزام بالسياسات و الأهداف الموضوعة من قبل الإدارة.

و قد تم تقسيم أساليب الرقابة الداخلية من منظور تقليدي إلى أساليب محاسبية و أساليب إدارية و عرفت قائمة معايير المراجعة الرقابة المحاسبية الداخلية على أنها : (الخطة التنظيمية و ما يرتبط بها من إجراءات و أساليب و التأكد من دقة البيانات المحاسبية المستخرجة من السجلات)²⁸.

وتحظى نظم الرقابة الداخلية في المصارف باهتمام خاص باعتبارها منشآت مالية ذات ثقة عالية يأتونها الأفراد في إيداع أموالهم، و يلجؤون إليها لتدبير احتياجاتهم

²⁷ عبد العال ، طارق حماد - موسوعة معايير المراجعة الدولية و الأمريكية (مسؤوليات المراجع و تخطيط المراجعة) - الدار الجامعية - الجزء الأول - 2004 - ص 45

²⁸ مبارك ، صباح عبد المنعم - محمد فرج ، لطفي الرفاعي - نظم المعلومات المحاسبية مدخل رقابي - إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة - الإصدار التاسع - 1996 - ص 539

المالية على شكل تسهيلات ائتمانية، وقد ساعد على اهتمام إدارات المصارف التجارية بنظم الرقابة الداخلية أنها تؤمن المصارف التجارية ضد مخاطر العمل اليومي و كافة أنواع الأخطاء و الغش و لذلك فهي تهتم باختيار و تقويم هذه النظم باستمرار من أجل مسايرة متطلبات الحماية و الأمان و الحفاظ على موجودات المصرف و أموالها إضافة إلى تزايد خدمات و أنشطة المصارف التجارية و تطورها و تعذر متابعة و معرفة إدارة المصرف لنتائج نشاطه و أعماله و ضرورة الاعتماد على التقارير و الكشف الإحصائية و ما تتضمنه من بيانات محاسبية و للتأكد من صحة و دقة البيانات.

وقد أدى إشراف و رقابة المصرف المركزي و ما يتطلبه ذلك من إعداد تقارير و تقديم بيانات في مواعيد محددة تستوجب من إدارة المصرف الاطمئنان إلى أن إدارة المصرف قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه المصرف المركزي من حيث دقة البيانات التي تقدمها له مما دفع إدارات المصارف إلى زيادة عنايتها بأنظمة الرقابة الداخلية.

وبذلك فإن الرقابة الداخلية تشمل كلا من الضبط الداخلي و التدقيق الداخلي وبل وتمتد لتشمل الجوانب المحاسبية التي تهدف إلى حماية الأصول و الاستغلال الأمثل للموارد و جوانب إدارية تهدف إلى تشجيع جميع العاملين على الالتزام بالسياسات و الأهداف الموضوعة بواسطة إدارة المشروع²⁹.

المبحث الثاني : الرقابة الخارجية على العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية:

²⁹ السبيسي ، صلاح الدين حسن – نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية

و يأتي دور المراجع الخارجي للمصارف ليحقق هدفاً يختلف عن المراجع الداخلي و هو إبداء الرأي في البيانات المالية المنشورة للمصرف بحيث تكون معبرة بعدالة عن المركز المالي للمصرف و نتائج نشاطه للفترة التي أعدت هذه البيانات لها و يتم الاستفادة من هذا التقرير من قبل العديد من الاطراف مثل المساهمين و المودعين والدائنين و المصارف المركزية المشرفة على هذه المصارف لذلك فإن المراجع يسعى للحصول على تأكيد معقول من أن المعلومات التي تحتويها السجلات المحاسبية الأساسية و مصادر المعلومات الأخرى موثوقة و كافية لإعداد البيانات المالية أنه قد تم إظهارها بالشكل المناسب و لذلك فإنه يقوم بفحص النظام المحاسبي و عالية الداخلية التي يمكن أن يستند عليها لما يوفره ذلك من وقت وجهد من خلال عدم إعادة العمليات التي تتم من قبل الرقابة الداخلية ، كما يقوم بإجراءات و اختيارات و استفسارات للتأكد من المعاملات المحاسبية و للتأكد من صحة أرصدة الحسابات.

ويولي مراجع الحسابات الخارجي اهتماماً خاصاً بالعملات الأجنبية نظراً لإحتفاظ المصارف بحجم كبير من أرصدها التي يجب الوثوق بأنه يتم تسجيلها بحيث تكون بعيدة عن الغش و الاختلاس كما أن تعامل المصارف مع شبكة واسعة من المراسلين في الخارج يستلزم متابعة مستمرة لعمليات المصرف مع هذه الأطراف كما أن المصارف تأخذ على عاتقها التزامات عديدة في تعاملاتها مع الخارج و منها بنود خارج الميزانية و هنا لا يتمكن المراجع الخارجي بسبب كثرة المعاملات أن يقوم بعمل مراجعة تفصيلية لأنها ستستهلك وقتاً كبيراً لذلك يقوم بفحص و تقييم أنظمة الرقابة الداخلية ليضمن دقة السجلات المحاسبية و حماية مسؤوليته تكون منفردة عن التقرير الذي يقوم بإعداده .

لذلك يهتم المراجع بالتأكد من أن السياسات المحاسبية مناسبة و أنه قد تم إتباعها فعلاً من قبل المصرف و بشكل ثابت و أن البيانات المالية يتم إعدادها بموجب المتطلبات القانونية و النظامية و التي يمكن أو تؤثر على السياسات المحاسبية المتبعة و على ذلك فإنه يفرض اكتشاف ممارسة محاسبية غير مناسبة أو عدم إفصاح عن

معلومات جوهرية فإنه ينبغي أن يطالب الإدارة بتصحيح هذا الخطأ و في حال رفضها ذلك يقوم بإصدار تقرير متحفظ أو رأي سلبي مما ينعكس سلباً على مصداقية المصرف ، و في حال عدم تمكنه من الحصول على كافة المعلومات و التوضيحات التي يطلبها فإنه يمكنه إصدار رأي غير نظيف و يمكن أن يتوجه المراجع بدورة للإدارة بتقديم رسالة تحتوي على تعليقات و رأي المراجع و كذلك يتم إرسال رسالة إلى الجهات المشرف (المصرف المركزي) في إطار العلاقة التي تقوم على اهتمامات متممة لبعضها البعض على الرغم من أسباب الأهتمام فعلى سبيل المثال يهتم المصرف المركزي بوجود استقرار في وضع المصرف لحماية مصالح المودعين لذلك يراقب قابليته للبقاء حالياً و مستقبلاً في حين يهتم المراجع بذلك ليقدم تقريراً يراعي مبدأ الاستمرارية الذي يفترض أن البيانات اعدت في ضوءه و في حين يكون اهتمام المصرف المركزي بنظام المراقبة الداخلية نابعاً من رغبته بالتأكد من أن أعمال المصرف تتم بشكل آمن فإنها تحدد للمراجع درجة اعتماده عليها وشروط الحصول على معلومات موثوقة لقياس و رقابة المخاطر، أما المراجع فإن ذلك يشكل تأكيداً من أن المعلومات المحاسبية التي تم إعدادها بواسطة النظام المحاسبي السليم ، و رغم ذلك فإن رسائل المراجع الخارجي للجهات المشرفة (المصرف المركزي) مفيدة للمشرفين إذ توفر لهم نظرة عميقة للأوجه التشغيلية في المصرف و ذلك فإن إطلاع المراجعين على نتائج أعمال المشرفين يمكن أن يسلط انتباه المراجعين إلى نقاط الضعف و القوة و التي تساعد المراجع في إجراءاته المختلفة.

و قد أصبح من الشائع أن تكلف الجهات المشرفة مراجع الحسابات الخارجي أن يقوم بإصدار تقريره الخاصة بناءً على طلب من المشرف لمساعدته في أداء مهمته ومن بين هذه الأشياء التأكد من أن شروط منح التراخيص قد تم الالتزام بها و أن المراجع قد اطلع على عمليات المصرف و أنها خاضعة للقوانين و أن أنظمة الرقابة الداخلية و المحاسبية هي أنظمة المناسبة أي تهتم الجهات المشرفة بالتأكد من أن مقاييس أداء مراجعي الحسابات الخارجيين لمهامهم عالية المستوى و كذلك فإنه تملك حق تعيين

و عزل المراجعين للتأكد من توفر الخبرة و المهارة الضرورية ، و قد بين بيان ممارسة التدقيق الدولي رقم 1004 العلاقة بين مراقبي النشاط المصرفي ومدقي الحسابات الخارجيين ، و قد صدر هذا البيان عن لجنة ممارسة التدقيق الدولية التابعة للاتحاد الدولي للمحاسبة و يهدف العلاقة بين مدقي المصرف إلى توفير المعلومات حول كيفية تمكين العلاقة بين مدقي المصرف والمراقبين من أجل المصلحة المتبادلة³⁰ .

و يعتبر تدقيق العملات الأجنبية من أهم المسائل بالنسبة لمدقق الحسابات الخارجي حتى يتمكن من تقدير مدى خطورة المراكز بالعملات الأجنبية التي يحتفظ بها المصرف و مدى تأثيرها على مركزه المالي و يتأكد من صحة تقييم و تحويل أرصدة الموجودات و المطالبات بالعملات الأجنبية و بالأسعار المناسبة ، كما يتوجب على المراجع التأكد من تقييد المصرف في الدولة³¹ .

و تعتمد الطريقة التي يختارها مدقق الحسابات الخارجي في تنفيذ عملية التخطيط على رأي و قناعة المدقق الشخصية و كذلك اعتبارات عملية منها أن يكون عدد العمليات التي يجب أن يتأكد من صحتها كبيراً جداً و أن تكون حسب تقدير المدقق مناسبة للمجالات التي تطبق عليها ، و منها على سبيل المثال استخدام الطرق الإحصائية وهناك أيضاً دراسة اتجاهات النسب المالية و التحليل المالي الرأسي و الأفقي التي تساعد المدقق في معرفة الحسابات التي تحتاج إلى عناية أكبر و بالتالي جهد و وقت أكبر في حال لاحظ وجود أي انحرافات عند مقارنة النتائج التي يحصل عليها مع النتائج للسنوات السابقة للمصرف و مع نتائج المصارف المماثلة و أهم هذه النسب نسب السيولة مردود الاستثمار و و المعلومات يدوية أم جرد أوراق النقد الأجنبي والسيولة و نسب كفاية رأس استثمار و تكلفته و نسب الربحية و نسب حقوق الملكية و تختلف الطرق التي يتبعها المدقق الخارجي فيما إذا كانت السجلات يدوية أم آلية على الرغم من أن القواعد و الإجراءات المستعملة تكون واحدة.

³⁰ الاتحاد الدولي للمحاسبين – إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق و التأكيد و قواعد أخلاقيات المهنة - ص 599

³¹ أمين عبدالله ، خالد – التدقيق و الرقابة في البنوك – ص 234-325

1- جرد أوراق النقد الأجنبي:

عند جرد أوراق النقد الكافية لحمايتها و أن تسجل و تتداول بما يكون موجوداً في الصناديق من أوراق النقد الأجنبية بهدف حمايتها و أن الأصول و القواعد المحددة من قبل إدارة المصرف يتم مراعاتها و أنها تسجل و تتداول بما يمنع تعرضها للضياع والسرقة.

وتكون مهمة المدقق هي الإطلاع على كشوف المطابقات ومذكرات التسوية مع المراسلين والمركزي ويتم مطابقة الأرقام الواردة بها مع أرصدة المصرف وفي حال كان هناك بعض البنود الموقوفة يتم الإطلاع عليها ودراسة كيفية معالجتها وأسبابها والتحري عن المعاملات التي تعود لها والمراسلات بين المصارف المتعلقة بها ويجب أن يتحقق المدقق من أن الإدارة التي يتم الاحتفاظ بها عند هذه الجهات تحقق الغايات التي وضعت من أجلها ويمكن أن يطالب المدقق الجهات الأخرى وان تقوم بإرسال شهادات بالرصيد لديها وكذلك يقوم المدقق بمراجعة طرق احتساب الفوائد والعمولات

2- الحسابات الجارية للعملاء بالعملة الأجنبية:

ويجب أن يتأكد المدقق من أن المصرف يستوفي كافة الإجراءات عند فتح الحساب حسب التعليمات الداخلية للمصرف ملئ نموذج فتح الحساب واستكمال كافة الأوراق القانونية والحصول على نموذج توقيع العميل والمخولين بتحويل الحساب وأن يتأكد من أنها تحفظ في ملف خاص بالعمل و أنه تم احتساب القيمة المقابلة للمبلغ المودع بالأسعار المحددة من قبل إدارة المصرف و أن يتأكد المدقق من أن الشيكات و أوامر الدفع و الحوالات وكافة الحركات على الحسابات تتم بشكل شروط القانونية مع مقارنة توقيع العميل مع التوقيع الموجود لدى المصرف إذا استدعى الأمر ذلك والتأكد من فصل الإجراءات بحيث لا يتولى موظف واحد العمل من بدايته وحتى نهايتها بحيث يخضع العمل للتدقيق إثناء تنفيذه والتأكد من أن عملية التسجيل في السجلات المحاسبية و عدم وجود حك ومحي فيها تتم بصورة سليمة والبيانات

صحيحة وان العميل يتم إشعاره بتنفيذ الأوامر التي يعطيها للمصرف أو بوصل
حوالات الواردة من الخارج وأن يتم الانتباه لعدم كشف الحسابات إلا ضمن
التسهيلات الممنوحة للعملاء والتأكد من أن الفوائد والعمولات يتم احتسابها وفق
النسب المقررة ويولي المدققين عناية خاصة بالحسابات الجامدة والحركات التي تتم
عليها يجب أن يتم تغيير الموظفين باستمرار وبشكل مفاجئ داخل المصرف والتأكد
من أن العمل يتم تنفيذه أولاً بأول.

الباب الثاني الإطار العملي

(العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية في مصرف سورية و الأردن و الرقابة عليها)

المقدمة:

بنك الأردن سورية هو شركة مساهمة سورية مملوكة بنسبة 49% من بنك الأردن قد باشر اعماله في نهاية عام 2008، ومنذ ذلك التاريخ، تبني بنك الأردن سورية نهج التطوير، والتحسين المستمر لكافة أنشطته، ومجالات عمله (المالية والمصرفية) وطوال هذه المدة واكب البنك التطورات المتسارعة التي شهدتها الصناعة المصرفية، على الصعيدين المحلي والدولي، وساهم منذ تأسيسه في دعم حركة الاستثمار، وتطوير الاقتصاد السوري، من خلال تقديم منتجات وخدمات مصرفية شاملة، تلبي متطلبات واحتياجات العملاء من مختلف فئات المجتمع، سواء كانوا أفراداً، أو شركات، أو مؤسسات.

يقدم البنك خدماته عبر شبكة من 14 فرع منتشرة في محافظات سورية (مقر ادارته العامة تقع في شارع بغداد).

إنّ بنك الأردن سورية، يقدم مجموعة متنوعة و شاملة من المنتجات والخدمات المصرفية المتطورة لقطاع الأفراد، لتلبي مختلف متطلبات وتطلعات هذه الشريحة الواسعة من العملاء، بمستوى خدمة عالية الجودة ومزايا تنافسية إضافية سواء في مجال التمويل أو الإيداع، فمن البرامج المصرفية التي يقدمها البنك : القروض السكنية التي تتيح للعميل فرصة امتلاك بيت العمر (بيت مستقل، شراء شقة، تحديث وصيانة منزله الحالي، إكمال بناء أو توسعة منزله الحالي)، بالإضافة قروض مالكي البيوت للحصول على قرض شخصي بضمان العقار و القروض الشخصية، قروض السيارات. ومهما تعددت احتياجات العملاء التمويلية، فإنّ برنامج القروض الشخصية من أفضل البرامج التي تقدّم ضمن شروط ميسرة وسهلة وقد خصص النظام المحاسبي الموحد للمصارف نوعين من الحسابات المعالجة العمليات على القطع والنقد الأجنبي حسابات بالعملة الأجنبية وحسابات بالليرات السورية (القيمة المعادلة).

والحسابات بالعملات الأجنبية هي:

1- صندوق النقد الأجنبي: وهو أموال جاهزة ، ويبين موجودات المصرف من النقد الأجنبي ويسجل بطرفه المدين النقد الذي تم شراؤه وفي الطرف الدائن النقد الأجنبي الذي تم التخلي عنه.

2- حساب الموجودات من النقد الأجنبي: ويعكس النقد الأجنبي المشتري والمبيع ولكن بشكل يعاكس حساب صندوق النقد حيث يسجل بالطرف المدين النقد الذي تم التخلي عنه للغير ببيعه وطرفه الدائن النقد الذي تم شراؤه لذلك فهو حساب مقابل لصندوق النقد الأجنبي وهي من حسابات المطالبين.

3- حساب موجودات القطع الأجنبي: ويسجل به القيود المتعلقة بشراء وبيع القطع الأجنبي وهي من حسابات المطالبين ويتم تقييم هذا الحساب إلى قسمين قسم خاص بموجودات القطاع العام ويسجل بسعر نشرة الدولة والقطاع العام والقسم الآخر خاص بموجودات المصرف والقطاع الخاص ويسجل بسعر النشرة الحرة

4- حساب بالعملات الأجنبية: لا تتعامل الفروع مباشرة مع مراسليها في الخارج بل يتم التعامل عن طريق الفرع الرئيسي و لذلك فقد تم فتح حساب بالعملات الأجنبية جاري على أن تحدد الفروع اسم المراسل في كل إشعار يتم إعداده .

5- حسابات دائنة بالعملات الأجنبية: يتم فتح العديد من الحسابات للعملاء وفقاً لأنظمة القطع وهناك العديد من الأنواع وهي: جاري دائنة بالعملات الأجنبية.

6- حسابات المراسلين في الخارج: و تعبر عن جميع العمليات التي تتم مع العالم الخارجي والتي تخص المعاملات بالعملات الأجنبية بحيث تبين ما للمصرف المحلي من حقوق و عليه من حقوق و يمكن أن تكون الحسابات مدينة أو دائنة حسب الحال وتأخذ الأشكال التالية:

- المراسلين في الخارج (تحت الطلب) و الجارية.

- المراسلين في الخارج (ودائع لأجل).

- المراسلين في الخارج (عمليات قيد التصفية)

و يسجل به كافة العمولات و المصاريف المستحقة على المراسل و الحوالات و الشيكات الصادرة و المسجلة في حسابات المصرف و غير المسجلة لدى المراسل بعد.

- المراسلين في الخارج (حسابات مجمدة) و تسجل به الحوالات الواردة من الخارج و غير المقبوضة من العملاء لمدة تزيد عن 15 سنة ، كما أنه يحتوي على أرصدة أخرى هي أرصدة المصارف لدى مراسليهم التي تم ضمها لبعضها البعض لدى تأسيس المصرف.

- المراسلين في الخارج (تأمينات اعتمادات) ولا يتم التسجيل في هذا الحساب.
- المراسلين في الخارج (قروض وسلف) ولا يتم التسجيل في هذا الحساب.
- المراسلين في الخارج (موجودات للغير) ولا يتم التسجيل في هذا الحساب.
- المراسلين في الخارج (تأمينات كفالات بالعملات الأجنبية) ولا يتم التسجيل في هذا الحساب.

أما الحسابات بالليرات السورية فهي:

1- حساب القيمة المعادلة للنقد الأجنبي:

يسجل في هذا الحساب القيمة المقابلة للنقد الأجنبي المشتري و المباع حيث يسجل بالطرف المدين عمليات الشراء و في الطرف الدائن عمليات البيع.

2- حساب القيمة المعادلة للقطع الأجنبي:

يسجل في هذا الحساب القيمة المقابلة للقطع الأجنبي المشتري والمباع من كافة المصادر ويعكس الطرف المدين عمليات الشراء والطرف الدائن يسجل عمليات البيع و يتم تسجيل قيود للعمليات بالعملات الأجنبية و بنفس الوقت تسجل قيود بالقيمة المعادلة بالليرات السورية.

يقوم مصرف سوريا و الاردن بتنفيذ عدة عمليات بالعملات الأجنبية عن طريق فروعه و يمكن تناولها بالترتيب في الأقسام التي تنفذ بها

الفصل الأول : المحاسبة على العمليات التي تتم بالعملة الأجنبية في مصرف سورية و الأردن:

يقوم مصرف سوريا و الاردن بإدارة العمليات الخارجية عن طريق اقسامه التي تتولى تنسيق عمليات المصرف بين الفروع و مراسليه في الخارج وإدارة علاقة المصرف مع مراسليه ، و تتولى دراسة أوضاع المراسلين الذين يرغب المصرف التعامل معهم و الاستعلام عنهم و من ثم دراسة أوضاع هذه المصارف و إتخاذ قرار بطريقة التعامل مع المراسل كما يتم الاتفاق على فتح خط تسهيلات أو فتح حساب أو الأثنين معاً و المراسلات و الاستفسارات حول هذه الاتفاقات مع المراسل ، كما يعمل على تعميم تعليمات المراسل لفروع المصرف، و يتولى مخاطبة المراسل في حال عدم استجابته لمطالبات أحد الفروع بتسديد العمولات المستحقة عليه.

- قسم القطع الأجنبي :

ويتم في هذا القسم مسك حسابات المراسلين في الخارج وتحريك هذه الحسابات ، كما تقوم بتسجيل عمليات الفروع مع المراسلين و يمكن بيان ذلك على النحو التالي:

1- عن قيام المصرف بشراء القطع و النقد الاجنبيين من المراسلين يتم الإثبات بالقيد التالي :

XXXX	من ح/ المراسلين في الخارج(المرسل)
	إلى المذكورين
Xx	ح/ موجودات الإدارة من القطع الأجنبي
Xx	ح/ موجودات الإدارة من النقد الأجنبي
	إثبات شراء قطع و نقد أجنيين من المراسلين في الخارج

2- عند قيام المصرف ببيع القطع أو النقد الأجنبيين للمراسلين في الخارج يتم إثبات القيد التالي :

	من المذكورين
Xx	ح/ موجودات الإدارة من القطع الأجنبي
Xx	ح/ موجودات الإدارة من النقد الأجنبي
XXXX	إلى ح/ المراسلين في الخارج (المرسل)
	إثبات بيع قطع و نقد أجنيين للمراسلين في الخارج

1- أما القيود التي يسجلها المصرف بخصوص ورود أو إصدار القطع الأجنبية من قبل الفروع فتسجل جميعها بالعملات الأجنبية على الشكل التالي:

- قيود المصرف عند ورود حوالة للفرع من أحد المراسلين :

- عند ورود إشعارات الفروع التي تفيد بورود قطع على شكل شيكات أو حوالات واردة من المرسل للفرع يتم إثبات القيد التالي:

Xxxx	من ح/ المراسلين في الخارج/عمليات قيد التصفية/دائنون مختلفون
Xxxx	إلى ح/ الفرع
	إثبات قيمة القطع الوارد للفرع

- عند وصول إشعار للفرع الذي يفيد بقيام المستفيد بقبض قيمة القطع الوارد يسجل القيد التالي:

Xxxx	من ح/ المراسلين في الخارج
	/حساب جاري
Xxxx	إلى ح/ المراسلين في الخارج/عمليات قيد التصفية/دائنون مختلفون
	خصم قيمة القطع على حساب المرسل

قيود المصرف عند صدور حوالة عن الفرع لأحد المراسلين :

- عند ورود إشعارات الفروع التي تفيد بإصدار قطع من الفروع للمراسلين على شكل شيكات أو حوالات صادرة عنه يتم إثبات القيد المحاسبي التالي:

Xxxx	من ح/ الفرع
Xxxx	إلى ح/ المراسلين في الخارج/عمليات قيد التصفية/حوالات صادرة
	إثبات قيمة القطع على حساب الفرع

- عند ورود إشعار من المراسل يفيد بأن المستفيد قد قبض الحوالة يتم اثبات القيد التالي :

من ح/ المراسلين في الخارج/عمليات قيد التصفية/حوالات صادرة	Xxxx
إلى ح/ المراسلين في الخارج/حساب جاري	xxxx
إثبات قيمة القطع الصادر لحساب المراسل	

الفصل الثاني : الرقابة على العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية في مصرف سوريا و الأردن :

المقدمة:

فيما يخص الرقابة على العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية فهي كسائر العمليات الأخرى في مصرف سوريا و الأردن تخضع لنفس الجهات الرقابية التي يخضع لها العمل في مصرف سوريا و الأردن إذ تخضع لرقابة مكتب القطع من خلال مجموعة التقارير والملاحق التي يتم تزويد مكتب القطع بها بشكل دوري و التي تم عرضها أثناء تناول أقسام المصرف وعدا ذلك تخضع الرقابة على التعامل بالعملات الأجنبية في الأقسام المختلفة للرقابة الداخلية والرقابة الخارجية المتمثلة في رقابة عدد من الأجهزة الحكومية التي تمارس دورها بالرقابة على القطاع المصرفي انطلاقا من الدور الرقابي الذي يلعبه كل جهاز من هذه الأجهزة إذ لكل منها دور رقابي مستقي من أحكام القانون الذي يحدد له صلاحياته ومجال مراقبته وتسعى هذه الجهات إلى أن تعمل بصورة متكاملة بهدف ضبط عمليات الأنشطة المصرفية والتأكد من سلامتها ومن أن البيانات تعبر عن الأداء الفعلي لها وبالتالي تعزيز الثقة بالجهاز المصرفي وحماية ممتلكاته للموارد الموضوعة تحت تصرفه وأموال المودعين وكذلك رفع كفاءة وسوية العمل المصرفي وتوجيهه نحو الاستخدام الأمثل للموارد الموضوعة تحت تصرفه.

أما ما يميز الرقابة على المصارف في سورية هي رقابة مصرف سورية المركزي (مصرف المصارف) الذي يدير السياسة النقدية على مستوى القطر.

رقابة مصرف سورية المركزي على عمليات مصرف سوريا و الأردن التي تتم بالعملات الأجنبية :

إن الرقابة على القطع الأجنبي هي نوع من الإشراف الحكومي المنظم على عرض القطع الأجنبي و الطلب عليه في القطر ، والغاية منها هي تزويد موارد القطع الأجنبي بغرض التأثير أسعارها و تنظيم تقلباته حسب ظروف سوق القطع طبقاً للسياسة الاقتصادية للبلد.

و يعرف مصرف سوريا المركزي بحسب القانون رقم (23) لعام 2002 الخاص بتشكيل مجلس النقد و التسليف بأنه " مؤسسة عامة ذات استقلال مالى و إداري تتولى تنفيذ السياسة النقدية التي يقرها مجلس النقد و التسليف و يعمل تحت إشراف الدولة و بضمانتها و ضمن التوجهات العامة للسياسة الاقتصادية المعتمدة من قبل مجلس الوزراء و يتمتع بشخصية اعتبارية و يعتبر تاجراً في علاقاته مع الغير و يجري عملياته و تنظيم حساباته وفقاً للقواعد و الأعراف المصرفية و المعايير المحاسبية و أنظمتها.

وقد حددت المواد من (55 إلى 59) من القانون 23 لعام 2002 الخاص بتشكيل مجلس النقد أغراض ومهام مصرف سورية المركزي و التي توكل له مهمة إدارة مكتب القطع الأجنبي و كذلك مهمة الرقابة على القطع ، و يتولى مكتب القطع تنفيذ سياسة الرقابة على القطع و ذلك بناء من النصوص التشريعية الأساسية و على توجيهات رئاسة الوزراء و وزارة الاقتصاد و التجارة ورئاسة الوزراء و وزارة الاقتصاد و الخارجية و التعليمات الصادرة عن إدارة المكتب³².

و تقوم مديرية العلاقات الخارجية لدى مصرف سورية المركزي بإدارة مكتب القطع على تأمين الرقابة على عمليات القطع الأجنبي و عمليات انتقال رؤوس الأموال في كل ما يتعارض مع صلاحيات مكتب القطع و التي تتمثل في إصدار الأحكام الرئيسية لنظام الرقابة في سورية و التي تتمثل في تحديد أسعار الصرف بالاعتماد على سياسة الرقابة على الصرف منذ العام 1963 بهدف تجميع الاحتياطات من

³² نصور ، ريم - دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على عمليات القطع الأجنبي و انعكاسها على حساباته

العملات الأجنبية و توظيفها في القطاعات الاقتصادية الهامة التي يحتاجها الاقتصاد الوطني .

و يتحدد سعر الصرف الإداري في سورية استناداً إلى عدة عوامل³³ :

- القوة الشرائية للعملة الوطنية

- ثبات سعر الفائدة

- الاستيراد و التصدير

- حركة الرساميل

- الطلب الحكومي

و قد خلقت هذه السياسة المتبعة مجموعتين من أسعار الصرف هي أسعار الصرف النظامية و الغير نظامية - السوق سوداء - على الشكل التالي :

1- أسعار الصرف النظامية : و تضم مجموعتين³⁴:

أولاً: سعر الصرف نشرة الأسعار الحرة للعملات الأجنبية : و تحدد بشك يومي وفق أسعار الصرف في الدول المجاورة ، و تتم عمليات المتاجرة و حركة رؤوس الأموال و احتساب عوائد عاملات الأفراد من سفر و دراسة و استشفاء و شركات الطيران و غيرها بناء عليها.

ثانياً: سعر الصرف العمليات الدولية و القطاع العام: و الذي يطبق حالياً لمعاملات المؤسسات الاقتصادية و الإدارية عند مزاوله الاستيراد و التصدير إضافة الصادرات النفط واستيفاء الرسوم الجمركية.

2- أسعار الصرف غير النظامية³⁵ :

أولاً: سعر الصرف الحر : المتداول محلياً خارج الإطار المصرفي و يتحدد في أسواق دول الخليج العربي و الأردن و لبنان - و أغلب الطلبات عليه تكون من قبل المقيمين: العمليات غير المنظورة لأغراض السفر و السياحة و العلاج في الخارج

³³ كنعان ، علي - النظام النقدي و المصرفي السوري "مشكلاته و اتجاهات إصلاحه" دار الرضا للنشر - 2000 - ص 122

³⁴ www.sciencedirect.com/pii

³⁵ Apergis N , (2000): Black market rates and official rates in Armenia ,evidence from causality tests in alternative regimes ,eastern economic journal ,vol.26 ,no.3 ,335, 44

ثانياً: سعر قطع التصدير : و هو القطع الأجنبي الناجم عن حصيلة صادرات المصدرين بموجب معدات التصدير و الذي يتم التنازل عنه للغير بأسعار تفوق سعر العملات الأجنبية بحسب نشرة الأسعار الحرة نظراً لندرتها.

و باعتبار أن الرقابة على القطع الأجنبي هي نوع من الإشراف الحكومي المنظم على عرض اول الأجنبي والطلب عليه في القطر والغرض منه تزويد موارد القطع الأجنبي بغرض التأثير أسعارها وتنظيم تقلباتها حسب ظروف سوق القطع طبقاً للسياسة الاقتصادية للبلد.

وفي الوقت ذاته تتولى مفوضية الحكومة لدى المصارف مهمة الرقابة المصرفية على المصارف العاملة بالقطر وذلك بعد إصدار قانون مصرف سورية المركزي ونظام النقد الأساسي رقم 23 لعام 2002 والذي فعل دور مجلس النقد والتسليف ووضع الأطر المؤسسية لعملية الرقابة المصرفية التي أوكلت مهامها لمفوضية الحكومة لدى المصارف بعد أن كانت مجمدة ومن أهم مهام المفوضية إرساء القواعد الرقابية التي تنسجم مع الفعالة وقد تم إصدار العديد من القرارات من قبل مجلس ممارسات الأجهزة الرقابية المتقدمة في العالم المتعلقة بالرقابة الفعالة و قد تم إصدار العديد من القرارات من قبل مجلس النقد والتسليف والتي تهدف تحديد واجبات ومسؤوليات مجلس الإدارة في إدارة المخاطر عن طريق المفوضية³⁶.

كما تم تحديد التوصيات والتعليمات الخاصة بإدارة مخاطر السيولة³⁷.

وتم تحديد المعايير السليمة لمنح التسهيلات الائتمانية ووضع سياسة واضحة لإدارة مخاطر الائتمان³⁸.

³⁶ مجلس النقد والتسليف - القرار رقم (120/ م ن / ب 4) تاريخ 2005/3/15

³⁷ مجلس النقد والتسليف - القرار رقم (74/ م ن / ب 4) تاريخ 2004/9/19

³⁸ مجلس النقد والتسليف - القرار رقم (93 / م ن / ب 4) تاريخ 2004/ 12/ 19

النتائج و التوصيات:

النتائج:

- 1- قلة نماذج العمليات الموجودة لدى قسم القطع الأجنبي بالعملات الأجنبية و مثال عليها طلبات التحويل للخارج و طلبات إصدار شيكات مصرفية مما يستدعي قيام العميل بكتابة طلب خطي بنفسه بالاستعانة الموظفين مما يضيع الكثير من وقت العمل.
- 2- تعاني الفروع فيما يتعلق بالعملات الأجنبية في تعاملاتها مع المراسلين و الفروع الأخرى و المصرف المركزي إذ لا يتم التعامل مع هذه الأطراف إلا من خلال الإدارة و يفرض الفرع الرئيسي على الفروع التعامل مع مراسلين محددين و في حال تجاوز مبالغ العمليات حدوداً معينة يتوجب على الفروع الحصول على موافقة من الإدارة.
- 3- لا يتم الالتزام بتسجيل العمليات التي تخص القطع الأجنبي في سجلات المصرف فور ورود كل عملية بل يتم تجميع العمليات وتسجيلها دفعة واحدة في نهاية يوم العمل أو بداية يوم العمل التالي مما يفقد هذه السجلات أهميتها.
- 4- تستوفي جميع عمولات المصرف وفق نشرة أسعار صرف القطاع العام و ليس نشرة الأسعار الحرة السائدة وقت تنفيذ العملية مما يقلل من عوائد المصرف نظراً لانخفاض سعر صرف القطاع العام عن سعر نشرة الأسعار الحرة 5 ل.س لكل دولار تقريباً، علماً أن هذه العمولات تعتبر مورداً هاماً من موارد المصرف لذلك يجب أن يقوم المصرف باستقاء عمولاته بسعر نشرة الأسعار الحرة أسوةً بباقي المصارف ، أضيف إلى ذلك أن عمولات المصرف تتميز بالإنخفاض مقارنة مع عمولات المصارف الأخرى.
- 5- إن الرقابة على العمليات التي تتم بالعملات الأجنبية في مصرف سورية و الأردن فعالة و قادرة على تلبية المتطلبات الدولية و يوجد لدى المصرف القدرة على قياس و متابعة المخاطر الناشئة عن التعامل بالعملات الأجنبية و يتم رفع تقارير يومية لإدارة المخاطر في المصرف.

التوصيات

من خلال التوصل للنتائج السابقة يوصي الباحث مايلي:

- 1- العمل على تنويع سلة العملات الأجنبية للمصرف و استثمار أرصدة مصرف سورية و الأردن في الخارج في أوجه آمنة تزيد من عائدة هذه الأرصدة.
- 2- العمل على تأمين العناصر البشرية المتخصصة و المؤهلة علمياً في قسم القطع الأجنبي و توفير برامج الإعداد و التدريب المستمرة لهم ،و الاستفادة من خبرات المصارف في الدول المجاورة.
- 3- منح الحرية لمدراء الفروع لتحديد نسبة التسهيلات المتعلقة بالعملات الأجنبية التي يمكن منحها لكل عميل ضمن ضوابط محددة يتم التقييد بها.
- 4- نشر أهمية الضبط الداخلي بين كافة العاملين في مصرف سورية و الأردن وذلك بتفعيل دور التدقيق الداخلي.
- 5- العمل على حصر الدور الرقابي للمصرف المركزي بمفوضية الدولة لدى المصارف.
- 6- توحيد أسعار الصرف في سعر واحد و ذلك لتعدد أسعار الصرف من آثار سلبية على حسابات مصرف سورية و الأردن بصورة كبيرة.
- 7- تخفيف الرقابة المفروضة على القطع الأجنبي من جميع الجهات ومنها المصرف المركزي مما سينعكس بصورة ايجابية على العمليات المصرفية ويؤدي إلى تقلص دور السوق غير النظامية
- 8- تفعيل دور المدقق الخارجي و إلزامه بإتباع معايير التدقيق الدولية للوصول إلى رأي فني سليم ، سيما و أنه يجب عليه تقييم نظام الرقابة الداخلية لتحديد حجم اختباره و مدى الاعتماد عليه و هذا سيؤدي إلى اكتشاف نقاط الضعف في الرقابة الداخلية و معالجتها و تحسين في أداء الرقابة بشكل عام و للعمليات التي تتم بالعملات الأجنبية بشكل خاص.

9- تفعيل دور لجنة التدقيق و تبعيتها لمجلس الإدارة و المكونة من أعضاء مجلس الإدارة غير التنفيذيين و التي يتبع لها التدقيق الداخلي مما يزيد من استقلاليته كأحد آليات الرقابة الداخلية مما يدعم من دور الرقابة الداخلية على عمليات المصرف التي تتم بالعملات الأجنبية.

المراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

- 1- الطراد ، إسماعيل إبراهيم - إدارة العملات الأجنبية - مطبعة الروزانا - الطبعة الأولى 2001
- 2- الراوي ، خالد وهيب-العمليات المصرفية الخارجية-دار المناهج للنشر و التوزيع- الطبعة الثانية -2000
- 3- السيسي ، صلاح الدين حسن – نظم المحاسبة و الرقابة و تقييم الأداء في المصارف و المؤسسات المالية – دار الوسام للطباعة و النشر
- 4- جعفر-عبد الإله نعمة- محاسبة المصارف و شركات التأمين –الجامعة المفتوحة- طرابلس-1998 –دار المناهج للنشر و التوزيع
- 5- عوض، علي جمال الدين- عمليات البنوك من الواجهة القانونية – دار النهضة العربية-1988
- 6- عبدالله ، خالد أمين – التدقيق و الرقابة في البنوك – عمان معهد الدراسات المصرفية – الطبعة الأولى – 1998
- 7- عبدالله ، خالد أمين – علم تدقيق الحسابات – الناحية النظرية – عمان الجامعة الأردنية – 1986 دار وائل للطباعة و النشر
- 8- عبد العال ، طارق حماد – موسوعة معايير المراجعة الدولية و الأمريكية (مسؤوليات المراجع و تخطيط المراجعة) – الدار الجامعية – الجزء الأول – 2004
- 9- شحادة ،عبد الرزاق-محاسبة المنشآت المالية (البنوك التجارية) –دار المسيرة - 1998
- 10- فلوح،صافي - محاسبة المنشآت المالية - الطبعة التاسعة - منشورات جامعة دمشق – 2000

11- كنعان ، علي - النظام النقدي و المصرفي السوري "مشكلاته و اتجاهات إصلاحه" دار الرضا للنشر - 2000

12- مبارك ، صباح عبد المنعم - محمد فرج ، لطفي الرفاعي - نظم المعلومات المحاسبية مدخل رقابي - إصدارات الجمعية السعودية للمحاسبة - الإصدار التاسع - 1996

رسائل الماجستير و الدكتوراه:

1- دراسة أويابة ،صالح ،بحث ماجستير ،معهد العلوم الأقتصادية - المركز الجامعي بغردية في الجزائر- 2011- بعنوان: أثر التغير في سعر الصرف على التوازن الأقتصادي

2- دراسة بودري، شريف ،بحث ماجستير ،كلية العلوم الأقتصادية -حسيبة بن علي

3- كعدان،حسان_ الرقابة و تقييم الأداء في قطاع المصرفي مع دراسة حالة تطبيقية على مصرف التجاري السوري-رسالة دكتوراة-جامعة دمشق-1997

4- نصور، ريم -دور مصرف سورية المركزي في الرقابة على عمليات القطع الأجنبي و انعكاسها على حساباتها-رسالة ماجستير -جامعة تشرين -2002

المعايير و القوانين و الأبحاث العلمية:

1- الاتحاد الدولي للمحاسبين - إصدارات المعايير الدولية لممارسة أعمال التدقيق و التأكيد و قواعد أخلاقيات المهنة

2- الدكتور اكرم الحوراني ،الدكتور ياسر المشعل - 2012-بعنوان الاحتياطات النقدية و انعكاسها على السياستين النقدية و المالية

3- القانون التجاري السوري - المادة 20

4- النجار،عبدالهادي-التحليل النقدي دروس في النقود و البنوك و النظرية النقدية المنصورة-1985

5- حبش ، محمد محمود- إدارة العمليات المصرفية الدولية (تطبيقات عملية)

6- مجلس النقد والتسليف - القرار رقم (120/ م ن /ب 4) تاريخ 2005/3/15

7- مجلس النقد والتسليف - القرار رقم (74/ م ن /ب 4) تاريخ 2004/9/19

المراجع الأجنبية:

- 1-roger.m.kubarych_foreign exchange markets in the usa
- 2- Apergis N , (2000): Black market rates and official rates in Armenia
- 3-Girardin E , (2001): foreign exchange markets in transition economies : china , journal of development economies , review
- 4- Study of werwen tu ,juwen feng ,2009 – a general study on the donnbusch hypothesis.
- 5- study of lise patureau ,jean- oliver hairault ,thephia ,2003- the mystery of exceeding and separating the exchange rate.

مواقع الانترنت:

www.banquecentrale.gov.sy

www.sciencedirect.com,pii